

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة



الجلسة العامة ٣

الثلاثاء، ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل (ماليزيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

الاستعراض والتقييم الشاملان لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية أولاً إلى بيان فخامة السيد ليونيد د. كوتشما، رئيس أوكرانيا.

اصطحب السيد كوتشما، رئيس أوكرانيا، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالأوكرانية؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): إن السنوات الخمس التي انقضت على عقد مؤتمر ريو دي جانيرو قد برهنت على القيمة التاريخية والعملية للقرارات المتخذة هناك. ولأول مرة على الإطلاق، فإن البعد الايكولوجي لكفالة السلام واستمرار التنمية الاقتصادية قد تحسن إلى مستوى يتناسب مع أهم المشاكل التي تواجهها البشرية.

وفي هذا الصدد، أرجو أن أذكر بأنه قبل ١٠ سنوات تقريباً كانت أوكرانيا ممن بادر بتطوير مفهوم الأمن الايكولوجي الدولي، الذي كان بمثابة نقطة انطلاق لصياغة جدول أعمال القرن ٢١. إلا أنه من المؤسف أننا لم نستطع إلى الآن تحقيق الهدف الرئيسي، وهو ترجمة الكلمات إلى أعمال حاسمة، واتخاذ تدابير عملية ملموسة. ولا تزال حالة البيئة في كوكبنا اليوم مسألة تثير قلقاً بالغاً.

وقد تزامنت السنوات التي أعقبت ريو مع إنشاء أوكرانيا بصفتها دولة مستقلة بدأت تجري فيها إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية جذرية. وقد أصبحت هذه العملية معقدة من جراء الأزمة الايكولوجية في بلدنا. وترجع جذورها إلى كارثة تشيرنوبيل وإلى العبء التكنولوجي المفرط الذي ألقي على البيئة. ولهذا يصبح العنصر الايكولوجي لأمننا الوطني أحد العوامل المسيطرة على السياسات المحلية والأجنبية لدولة أوكرانيا.

لقد ورثنا من الاتحاد السوفياتي سابقاً اقتصاداً يبدد الطاقة والموارد في وقت كانت فيه الموارد الطبيعية تعتبر عديمة التكلفة ولا تنضب بالفعل. ومن الجدير

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ومع ذلك، هناك عدد من العوامل التي عقدت تنفيذ تلك التدابير وغيرها. فضلا عن الصعوبات المتعلقة بالعملية المعقدة المتمثلة في التحول إلى الاقتصاد السوقي، لا تزال مشكلة تشيرنوبيل عقبة ضخمة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة في بلدنا. وتنفق أوكرانيا حوالي بليون دولار كل عام على الجهود المبذولة للتقليل من الآثار التي أعقبت كارثة تشيرنوبيل. ومع ذلك، فإننا اليوم، بعد ١١ عاما من الكارثة، لا نزال نشعر بالآثار التي أعقبتها، كما يشعر بها آخرون. وفي محاولة للقضاء على هذا التهديد للبشرية، قررنا إبطال محطة تشيرنوبيل للطاقة بحلول عام ٢٠٠٠. وكان إغلاق المفاعل الأول عام ١٩٩٦ أول خطوة في هذا الاتجاه. ونتوقع أن تفي مجموعة البلدان السبعة بالتزاماتها وفقا لمذكرة التفاهم.

وأود أن أؤكد أن أوكرانيا قد أجرت إصلاحا جذريا لنظام الدولة فيها بغية كفالة السلامة النووية والإشعاعية، آخذة في الاعتبار على النحو الواجب الخبرة الدولية الواسعة النطاق. واليوم، نقول بكل اقتناع أننا أرسينا في أوكرانيا الأسس الهيكلية والعلمية والمنهجية والقانونية والاقتصادية لسياسة جديدة للدولة تركز على مبادئ التنمية المستدامة المعهودة في البلدان ذات الاقتصادات السوقية. فقد أصبح من غير المجدي اقتصاديا للدولة أن تلوث البيئة وأن تفرط في استهلاك الموارد الطبيعية. وهذه هي النتيجة الرئيسية لجهودنا.

وتبرهن هذه الدورة على أنه عشية الألفية الثالثة تصبح البشرية واعية تماما بمدى تأثير أنشطتها على المحيط الحيوي وقبل أكثر من ٧٠ عاما مضت قال فلاديمير فيرناندسكي، مواطننا العظيم ومؤسس علم المحيط الحيوي للأرض:

"إن جميع سكان العالم يتحولون إلى قوة جيولوجية عديدة. وهم، بأفكارهم وعملهم، يواجهون مهمة إعادة بناء المحيط الحيوي لصالح البشرية جمعاء التي تفكر بحرية".

لقد استغرقنا في تبين هذه الحقيقة زمنا طويلا. ومستقبل أبنائنا يتوقف على قدرتنا على إدراك هذه الحقيقة، وفي المقام الأول، على العمل بصورة مناسبة.

بالذكر أن المنتجات الأوكرانية تستهلك من الموارد ما يزيد مرتين أو ثلاث مرات عن المستويات العالمية، كما يزيد مستوى تبديد الطاقة فيها من ست إلى تسع مرات عن المعايير العالمية ويزيد الضغط التكنولوجي على أراضي أوكرانيا ست أو سبع مرات عن مثيله في البلدان الأوروبية المتقدمة النمو.

وتتسبب الأرقام التالية في نفس القدر من الإزعاج: تخضع نسبة ٨٠ في المائة، وفي بعض المناطق ٩٠ في المائة، من الأراضي الزراعية في أوكرانيا للحرق. وتغطي أكثر من ٢٥ بليون طن من النفايات المتراكمة ١٣٠ ألف هكتار من التربة الأوكرانية المعروفة عالميا. وأثناء السنوات الخمس السابقة انخفض عدد سكان بلدنا بما يقرب من مليون نسمة. وبالطبع، لا يمكن إلقاء اللوم في كل شيء على العوامل الايكولوجية، إلا أنه مما يؤسف له أن لها باعا طويلا في ذلك. ولهذا فإن جدول أعمال القرن ٢١ لا يمثل فقط بالنسبة لأوكرانيا فكرة مجردة بفترة تنفيذ إلى أجل غير مسمى، بل يمثل نفس مفهوم واستراتيجية بقاءنا. وعندما نأخذ ذلك في الاعتبار، نوجه جهودنا إلى الإدماج الحقيقي لسياسة حماية البيئة في استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فكفالة الأمن الايكولوجي والمحافظة على التوازن الايكولوجي في أراضي أوكرانيا من أولويات سياسة الدولة التي يقررها الدستور.

وقد جرى استعراض دقيق للتشريع في مجالي حماية البيئة والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية. وتمت صياغة المفاهيم والمبادئ التوجيهية للسياسة الايكولوجية للدولة بناء على قرارات ريو عام ١٩٩٢. وقد بدأنا في الانتقال من الأساليب الإدارية إلى الأساليب السوقية في إدارة أنشطة حماية البيئة. وجرى إدخال نظام للتسديد نظير الاستخدام الخاص للموارد الطبيعية وتلوث البيئة، ونظام جديد للتمويل والاقتطاع لحماية الطبيعة.

إن حماية البيئة أصبحت من الأولويات الرئيسية لنا. وأثناء السنوات الثلاث السابقة فقط، زاد حجم المناطق المحمية بمقدار مرة ونصف. وهذا بمثابة "صندوق ذهبي" لدولتنا. وتتخذ تدابير فعالة للمواءمة بين التشريعات الوطنية والدولية في المسائل الايكولوجية. وأوكرانيا الآن طرف في ١٧ اتفاقية دولية معنية بحماية البيئة وفي ١٥ بروتوكولا لها. والخطوة التالية هي التنفيذ العملي لمفهوم التنمية المستدامة في أوكرانيا الذي ستوافق عليه الحكومة في المستقبل القريب.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس أوكرانيا على بيانه.

اصطحب السيد ليونيد كوتشما رئيس أوكرانيا من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان يدلي به فخامة السير كيتوميلي ماسيري، رئيس جمهورية بوتسوانا.

اصطحب السير كيتوميلي ماسيري، رئيس جمهورية بوتسوانا، إلى المنصة.

الرئيس ماسيري (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدني أن أشيد بكم، سيدي، للطريقة المقترحة التي تديرون بها أعمال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. وإن قيادتكم تبريرا كافيا للثقة التي نضعها فيكم وفي بلدكم ماليزيا التي تتمتع بوتسوانا بعلاقات ودية للغاية معها.

واسمحوا لي أيضا أن أشيد بأميننا العام وموظفيه على التحضيرات الممتازة التي قاموا بها من أجل الدعوة إلى انعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية التاسعة عشرة. فهذه التحضيرات تبشر بنجاح مداولاتنا.

وقبل خمس سنوات تعهدنا في ريو بالتعاون لتشجيع التنمية التي مركزها الإنسان في بيئة اقتصادية دولية مواتية للنمو الاقتصادي المستدام. وقد اعترفنا بأن تناول المسائل البيئية والاجتماعية وتقديرها يتمان على نحو أفضل إذا اشترك فيهما جميع المواطنين في كل المستويات. وسلمنا أيضا بأن السلام والتنمية والحماية البيئية أمور مترابطة لا انفصام لها.

وقد عقدت منذ ريو سلسلة من المؤتمرات واجتماعات القمة العالمية لمعالجة مسائل التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد جرى في كل هذه المحافل تعريف استئصال شأفة الفقر بوصفه حتمية اجتماعية وأخلاقية وسياسية واقتصادية. وهناك وعي زائد بأن القضاء على الفقر أساسي لتعزيز السلام وتحقيق التنمية المستدامة.

ونحن في بوتسوانا نسلم دائما بأن الديمقراطية والسلام ضروريان للتنمية المستدامة. ونذكر أن غياب

ولذلك فقد حان الوقت اليوم أن نبدأ في صياغة صك قانوني دولي عام يهدف إلى ضمان الأمن الإيكولوجي العالمي، صك يرسى معايير للسلوك الإيكولوجي المسموح به لكل بلد لصالح بقاء ورخاء حضارتنا في القرن الحادي والعشرين.

السكانية على فوائد مباشرة من الاستخدام الحكيم للموارد الطبيعية. وهذا النهج يجعل السكان مساهمين عن حماية بيئتهم، وبالتالي يخلق قاعدة للتنمية المستدامة.

وقد أصبحت بوتسوانا طرفاً في اتفاقيات ريو: اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر التي جاءت بعد ريو. وبالإضافة إلى ذلك، أصبحنا أيضاً طرفاً في اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وقد خصصنا دلتا نهر أوكافانغو بوصفها أول موقع لرامسار لدينا. ونحن نتعاون أيضاً مع شركائنا التعاونيين من أجل الوفاء بالتزاماتنا بموجب هذه الاتفاقيات.

إن بوتسوانا تظل ملتزمة بنص وروح ريو. ونحن شركاءنا في التنمية على مضاعفة جهودهم كي يساعدوا من يفتقر منّا في العالم النامي إلى القدرة والموارد اللازمة لبلوغ أهدافنا في التنمية المستدامة.

إن ما نحتاج جميعاً إلى القيام به الآن هو ترجمة أقوالنا إلى أفعال. فلنشجّذ همناً لفعل ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر فخامة رئيس جمهورية بوتسوانا على بيانه.

أصطُحِب السير كيتوميلي ماسيري، رئيس جمهورية بوتسوانا، من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من فخامة السيد مأمون عبد القيوم، رئيس جمهورية ملديف.

أصطُحِب السيد مأمون عبد القيوم، رئيس جمهورية ملديف، إلى المنصة.

الرئيس عبد القيوم (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من دواعي سروري أن أهنئكم ياسيدي، باديء ذي بدء، على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة الاستثنائية الهامة.

قبل عشر سنوات، وقفت على هذه المنصة وتكلمت عن الأخطار المحدقة ببلدي، ملديف، جراء ارتفاع مستوى مياه البحر. وقد حدث الكثير منذ ذلك الحين، إلا أن الخطر الذي يهدد بلدي بقي ملحاً ومثيراً للقلق كما

هاتين الضرورتين الأساسيتين من شأنه أن يبطل كل شيء نذرنا أنفسنا لتحقيقه. ونحن نوافق على أنه ينبغي لنا أن نضع أهدافاً قابلة للتحقيق في إطار زمني محدد، وأهدافاً في المدى القصير والمتوسط والطويل نحو التنمية المستدامة. وفوق كل شيء، ينبغي أن توفر الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

وما زال الفقر مسألة تبعث على القلق الكبير بالنسبة لبوتسوانا. والتخفيف منه ثم القضاء عليه في النهاية يأتيان في مقدمة أولوياتنا. ولذلك وضعنا برامج شتى تهدف إلى تحقيق هذا الغرض. وقد أنجزنا الكثير في مجال توفير الخدمات الاجتماعية. فالحصول على فرص التعليم من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية قد أصبح متوفراً بنسبة ١٠٠ في المائة تقريباً. وحققنا انخفاضاً كبيراً في معدل الوفيات ما بين السبعينات واليوم. وبالتالي ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة من ٥٦ سنة في ١٩٧١ إلى ٦٦ سنة في ١٩٩٦. وتعززت فرص الوصول إلى الخدمات الصحية مع وجود غالبية السكان في مدى ١٥ كيلومتراً من أي مرفق صحي. وقد خطونا خطوات هائلة في مجال توفير المرافق الصحية والمياه الصالحة للشرب، وأصبحت الطرق المعبدة تربط بين قرانا.

ونحن ندرك أن كل هذه الإنجازات نسبية وأنه لا يزال يتعين القيام بمزيد من العمل. وهناك تحد كبير آخر يواجه بلدنا هو ضمان التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة ونسبة النمو السكاني. فالمعدل العالي لنمو السكان وما يرتبط به من أعباء الإعالة العالية يشكلان ضغطاً كبيراً على الأسر والمجموعات السكانية والحكومة. وهذا بلا شك يضع ضغوطاً هائلة على البيئة.

ومن أجل مواجهة هذا التحدي فقد وضعنا سياسة سكانية جديدة ستعرض على برلماننا في الشهر القادم. وصممت هذه السياسة لمعالجة عملياتنا الإنمائية بطريقة أكثر تنسيقاً وتكاملاً.

ولحماية التنوع البيولوجي والحفاظ عليه، خصصت بوتسوانا ١٧ في المائة من أراضيها للمتنزهات الوطنية ومحميات الصيد واحتياطي الغابات. يضاف إلى ذلك ٢٢ في المائة خصصت كمناطق لإدارة الحيوانات البرية.

لقد اعتمدت بوتسوانا سياسة تقوم على أساس إدارة الموارد الطبيعية القائمة في المجتمع. وهي تنفذ هذه السياسة. وتضمن هذه السياسة حصول المجموعات

ويذكر الأعضاء أن الدول المانحة في قمة الأرض وافقت على زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي. إلا أن الحقيقة المرة هي أن المساعدة الفعلية انخفضت بزهاء ٢٥ في المائة منذ ذلك الحين. وفي الحقيقة، أنه ما من شيء يدل على أوجه التقدم في وضع السياسات التي أعلنت في قمة الأرض أكثر من هذه الحقيقة المحزنة.

وإذا كنا نريد الحفاظ على الأرض من أجل الأجيال المقبلة من البشرية، يجب علينا تعزيز التعاون العالمي من أجل التنمية المستدامة. ويجب إعادة إمداد مرفق البيئة العالمية إلى مستويات كافية دون تأخير. وعلاوة على ذلك فإن نقل التكنولوجيا المؤقتة بيئياً من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية أمر أساسي.

وعلى نفس الدرجة من الأهمية التعجيل بتنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة المعنية بالتنوع الأحيائي، وتغير المناخ، والتصحر. وما لم يتم الوفاء بالواجبات والالتزامات التي تفرضها هذه الاتفاقيات، ستداهمنا كارثة بيئية تعم العالم بأسره، عاجلاً وليس آجلاً. لذا، فإننا إذ نقرب من مؤتمر كيوتو يجب علينا كفالة أن تضع كل الحكومات أهدافاً ملزمة قانوناً للتخفيض من انبعاثات غاز الدفيئة، لا سيما حكومات البلدان الصناعية.

وبوصفي الرئيس الحالي لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، أود أن أذكر أنه في معرض التحضير لهذا الاجتماع، اجتمع وزراء البيئة في الدول الأعضاء في الرابطة وأصدروا إعلان دلهي. ويمثل الإعلان آراء خمس البشرية. وهو يشدد على خيبة أملهم إزاء البطء في تنفيذ الالتزامات المعلنة في ريو. والإعلان يمثل نداء يأتي من منطقة يحس فيها بصورة حادة بمشاكل التدهور الإيكولوجي، ابتداءً من تلال الهيمالايا حتى الجزر المرجانية المنخفضة في المحيط الهندي.

وبعد خمس سنوات من ريو، لا تدل أعمال الدول الكبرى على أنها تقر باشتراك البشرية جمعاء في مستقبل واحد. وفي أحيان كثيرة أعاقنا المناقشات العقيمة بشأن المكاسب النسبية جهودنا للتعاون على تنفيذ التزامات ريو. بيد أن جدول أعمال القرن ٢١ لن يقسم العالم إلى منتصر ومهزوم. بل على العكس، سيعتمد الأمر على كيفية استجابتنا له، فإما أن نصبح جميعاً فائزين، أو خاسرين.

هو. والمفارقة أيضاً ليست أقل إيلاماً. فبلدي يندرج في طائفة البلدان التي تساهم بأقل نسبة في التدهور البيئي، ولكنه بالتأكيد يدخل في عداد أشد البلدان ضعفاً عندما يتعلق الأمر بالتصدي لآثار تغير المناخ وارتفاع مستوى مياه البحر، التي تنطوي على إمكانية التسبب في كارثة.

وقبل خمس سنوات، في قمة الأرض، تعهدت كل الدول بتنفيذ جدول أعمال للقرن الحادي والعشرين، مثلت فيه التنمية المستدامة حجر الزاوية. وبعد خمسة أعوام من بدء المسيرة، نجد أننا لم نحز تقدماً يذكر. وصحيح أنه في بعض البلدان، قامت السلطات المحلية، والأوساط التجارية، والمنظمات المهنية، والمنظمات غير الحكومية، باتخاذ الخطوات الأولى، إلا أنه مما يبعث على الأسى أن الحكومات تخلفت عن ذلك.

وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة، فإن أكبر تهديد بيئي ينبع من تغير المناخ وارتفاع مستوى مياه البحر. وإن أي زيادة في مستوى انبعاث غازات الدفيئة، أو حتى عند مستواها الحالي، ستؤدي إلى احترار عالمي وارتفاع في مستوى مياه المحيط يعم العالم بأسره. وقد تبلغ العملية من التدرج بحيث تحتل عناوين مثيرة في وسائط الإعلام، إلا أن خطرها لن يقل مع ذلك. ووفقاً للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، سيرتفع مستوى مياه البحر، نتيجة للاحترار العالمي، إلى ما بين ٣٠ سنتيمتراً و ١٠٠ سنتيمتر بحلول عام ٢١٠٠. وستغمر المياه على نحو كامل ثمانين في المائة من الجزر المنخفضة، مثل جزر ملديف وكثير من جزر المحيط الهادئ.

إلا أن الخطر ليس قاصراً على الدول الجزرية الصغيرة التي يقطنها سكان قليلون. كذلك فإن البلدان المتقدمة النمو لن تنجو من الضرر. ومن المحتمل أن تغمر المياه المناطق الساحلية وغيرها من المناطق المنخفضة في هذه البلدان. ويمكن لظروف متزايدة الجذب وأنماط الطقس المتغيرة أن تدمر الزراعة. وسيؤدي استنزاف طبقة الأوزون، والأمطار الحمضية، والتلوث، إلى مخاطر صحية ومخاطر أخرى عديدة. وعلاوة على ذلك، سيكون أثر الزيادة السريعة في سكان العالم فادحاً على الرأسمال الإيكولوجي للأرض. وبالتأكيد، ستنجم عن التدهور البيئي نتائج عميقة الأثر بالنسبة للدول الغنية والفقيرة على حد سواء، حيث أنه سيؤثر على النظام الإيكولوجي للأرض بأكمله.

وكانت إمارة موناكو من بين من داعبهم الأمل، كما كانت من أوائل الدول التي وقعت على الاتفاقيتين اللتين فتحتا للتوقيع عليهما في ريو وصدقتهما، وهما اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

ومنذ ذلك المؤتمر الهام سعت موناكو إلى تطوير سياستها الوطنية وتعاونها الدولي وفقا لعوامل رئيسية يفرضها موقعها الجغرافي، بما يعكس الاهتمامات التي تعتبرها ضرورية لمستقبلها ومستقبل المنطقة. فعقدنا اتفاقات ثنائية مع بلغاريا وتونس ولبنان تهدف إلى تنفيذ نظام لمراقبة نوعية المياه وبرنامج للتشجير وتؤكد على صيانة المناطق الساحلية.

وعلى الصعيد المتعدد الأطراف تابعت الإمارة عن كثب ما تقوم به الهيئات الدولية من برامج، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة البحرية الدولية.

وكان لنا شرف استضافة الدورة السابعة للمجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في الفترة من ١٤ إلى ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وأعتقد أن تقرير الاجتماع الذي قدم إلى لجنة التنمية المستدامة في نيسان/أبريل سيفيد كثيرا في النقاش الحالي.

ولقد دعمت حكومة الإمارة، بدون أي تحفظ، منذ عام ١٩٦١، مختبر البيئة البحرية الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو دليل آخر على تصميمنا على تيسير التعاون العلمي الذي لا غنى عنه في مكافحة جميع أنواع التلوث في البحار والمحيطات. وهذا العمل هو إسهام في تنفيذ خطتها للبحر المتوسط وبرنامجها الخاص بتلوث البحر المتوسط.

ولا أريد أن أسهب في هذه الناحية من الموضوع، حيث أن تقريرنا الوطني الذي وزع هذا الصباح واف وواضح.

وإنما أريد أن أعيد التفكير مع باقي أعضاء الجمعية فيما إذا كنا راضين حقا عما أنجزناه على مدى السنوات الخمس الماضية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة على ظهر البسيطة. هنا نلاحظ أن هناك وعيا حقيقيا بالمشكلة ينعكس في شكل تدابير إيجابية اتخذت في البلدان المتقدمة النمو. ولكن هذه البلدان نفسها - مع استثناءات

وبغية التصدي للتحديات الكثيرة التي تمثلها الأخطار البيئية فإن القيام بالتزام على أعلى المستويات السياسية جوهريا بصورة مطلقة. ويجب أن نقبل، ليس بالكلام وحده، ولكن عن طريق سياساتنا وأفعالنا، بأننا لن ننجح في إنقاذ كوكبنا حتى نحقق شراكة عالمية حقيقية. وقد وضعت ملديف وكثير من الدول الصغيرة الأخرى حماية البيئة والحفاظ عليها على قمة خططها الوطنية.

إلا أن الجهود على الصعيد الوطني وحده لا تكفي، لأن المشاكل البيئية لا تبدأ عند الحدود ولا تنتهي عندها.

عندما يضئ الضوء الأحمر سأمثل لأوامرك، ياسيدي الرئيس، وأتوقف عن الكلام. إلا أن قلقي الوحيد هو أنه عندما يضئ الضوء الأحمر المنذر بالكارثة البيئية، قد لا يكون بوسع أي منا ساعتها أن يقول أي شيء.

ذكرت في قمة الأرض أنني أمثل شعبا يتهددته خطر ارتفاع مستوى مياه البحر. وغادرت ريو وأنا على يقين بأن لنا جدول أعمال متفقا عليه من شأنه ليس فقط إنقاذنا نحن وحدنا، بل العالم كله. إلا أنني أغادر هذا المكان اليوم متخوفا من أننا ما لم نعمل الآن بالتزام مجدد، لن يكون لبلدي وبلدان كثيرة مثله صوت ولا مقعد في أي ريو مقبلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر فخامة رئيس جمهورية ملديف على بيانه.

أصطحب السيد مأمون عبد القيوم، رئيس جمهورية ملديف، من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان يدلي به سمو الأمير ألبير، ولي عهد إمارة موناكو.

أصطحب سمو الأمير ألبير، ولي عهد إمارة موناكو، إلى المنصة.

الأمير ألبيرت (موناكو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): قبل خمس سنوات كان لي شرف الانضمام إلى والدي أمير موناكو في قمة الأرض في ريو دي جانيرو. ولا شك أن ذلك المؤتمر أنعش آمالا عريضة في جميع أنحاء العالم بأن المجتمع الدولي سيوافق على ضمان الظروف اللازمة للتنمية المستدامة على الأرض.

إن علينا ألا نتهاون في هذا المجال حتى وإن تعارض ذلك مع بعض مصالحنا الاقتصادية القصيرة الأجل، كي نحافظ على التنوع البيولوجي في البحر المتوسط من المزيد من التدهور.

وأود أن أعرب عن أسفي وأسف والدي أمير موناكو بدون أن نفقد الأمل في أن ينظر في هذا الأمر من جديد في المستقبل - لأن فكرة إنشاء مكتب اتصال مستقل للبحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود التي طرحها والدي لم تتحقق بعد.

ولكن دعوته إلى وضع اتفاقية إطارية لحماية المناطق الحساسة، بما في ذلك التي تقع في المنطقة الدولية، لقيت استجابة ملموسة. فقد حدث التقاء في الآراء بين البلدان الثلاثة في اللجنة الإيطالية - الفرنسية - الموناكية بشأن إنشاء محمية لحماية الحيوانات الثديية البحرية في منطقة كورسيكا - ليغوريا - بروفانس. وقد اعتمدت القوانين المحلية اللازمة وإن كان الاتفاق النهائي لم يتم بعد، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن مدى الرضا الذي ستشعر به الدول المعنية حين يرى النور ذلك المشروع، وحين ينال دعم المجتمع الدولي.

لا أغنى عن توفير حماية فعالة للحيوانات الثديية البحرية. وقد اتخذت خطوة في هذا الصدد بمبادرة من موناكو بالتوقيع فيها في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي على اتفاق للحماية من قبل أكثر من عشر دول من دول المتوسط والبحر الأسود. ولا تزال الطريق أمامنا طويلة.

هذه قطرة في بحر، ولكنها دليل لنا لكي نقوم خطوة خطوة ببناء مجتمع إنساني يهتم بالتنمية المستدامة. وستواصل موناكو بذل أفضل ما عندها في هذا السبيل.

أود أخيراً أن أذكر باعتباري عضواً في اللجنة الأولمبية الدولية أن الحركة الأولمبية تسعى، من خلال التوعية والوقاية - إلى تشجيع نمط من الحياة يقوم على احترام البيئة. وتعمل اللجنة الأولمبية الدولية ومختلف الاتحادات الأولمبية الدولية واللجان الأولمبية الوطنية، في كل لقاء رياضي، على ضمان استخدام الموارد المتاحة بأفضل وجه وأن يكون اللقاء جزءاً في برنامج عام موجه نحو التنمية المستدامة.

قليلة بارزة - وقد عانى كثير منها من أزمات اقتصادية ومن البطالة، لم تحقق كل أهداف ريو في مجالي المساعدة الإنمائية الرسمية ونقل التكنولوجيا.

هذا الوضع يشير سؤالاً أساسياً يفرض نفسه ونحن على عتبة الألفية الثالثة: هل نستطيع فعلاً بذل الجهد اللازم لكي تجني البشرية جميعاً - لا فئة مختارة متميزة منها فحسب - ثمار النمو وتحسين مستوى المعيشة للجيل الحالي بدون التعدي على حقوق الأجيال المقبلة بممارسات من قبيل استنفاد الموارد الطبيعية وزيادة التلوث؟

في يوم ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٢ تحدث والدي أمير موناكو في مؤتمر ريو عن مصير منطقة مهددة بشكل خطير، هي منطقة البحر الأبيض المتوسط التي تقع فيها موناكو والتي تعتبر مهد الإنسانية. ويخيل إلي أن وضع البحر المتوسط إنما هو صورة مصغرة للعالم كله: الدول المتقدمة في الشمال، والدول النامية في الجنوب والشرق، ثم الدول التي تمر بمرحلة تحول. وهو أيضاً مثال على النجاح والقصور فيما تتخذه الدول والمنظمات الدولية من تدابير.

وأولى إمارات النجاح، في تصوري، بزوغ وعي إقليمي تركّز في البداية على مسألة واحدة هي مكافحة التلوث، وتجسد في اتفاقية برشلونة لعام ١٩٧٥ بشأن حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث، ثم امتد إلى جميع نواحي البيئة والتنمية كما ينعكس في النص المنقح في عام ١٩٩٦. وحقق هذا الوعي مزيداً من التقدم بإنشاء لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة، وتشترك فيها الدول الساحلية والمنظمات غير الحكومية ومشترون يمثلون القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

وبفضل تصميم الدول الساحلية ودأب منظمي اللجنة - خاصة رئيسها وزير البيئة في المغرب - أصبح لدى منطقتنا أداة ممتازة تمكنها من تقديم التعاون للدول في المجالات الحساسة جداً لمعيشتنا، وأذكر منها إدارة موارد مياه الشرب والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

وأود أن أضيف أن منطقتنا، وإن كانت مضرب المثل في التعاون في مجال البيئة والتنمية، لا تزال بحاجة إلى توسيع هذا التعاون ليشمل حفظ الأنواع. وفي صدد حماية البحار وما فيها من نبات وحيوان، فإن لدينا في موناكو تقاليد عريقة ترجع إلى خبرة سلفي الأمير ألبرت الأول الذي نحتفل بذكرى ميلاده المائة والخمسين في هذا العام.

للغابات سيساعد أيضا كندا على تحقيق أهداف إدارة الغابات الخاصة بها.

وكندا، على غرار معظم البلدان الصناعية الأخرى، لن تحقق أهداف العام ٢٠٠٠ المتعلقة باستقرار انبعاثات غاز الدفيئة. فهيكل اقتصادنا يشكل تحديات خاصة في هذا الصدد، إلا أن التكاليف البشرية والاقتصادية المحتملة لتغير المناخ دون ضابط هي ببساطة تكاليف باهظة بالنسبة إلينا ما لم نتم بعمل ما الآن.

وتدل تجربتنا في كندا على أن أفضل طريقة للتصدي لمشكلة كبيرة وعسيرة تتمثل في وضع خطة عملية ومرحلية لها أهداف واقعية مؤقتة ومتوسطة الأجل. هكذا نعمل على إزالة عجزنا.

إن النجاح يبني على النجاح، والثقة تستولد الثقة، وتمضي العملية قدما. ونحن نعتقد أنه ينبغي تطبيق المبدأ نفسه على مشكلة تغير المناخ. ولهذا السبب تؤيد حكومتنا وضع أهداف تكون ملزمة قانونا ومتوسطة الأجل لإجراء تخفيضات في غاز الدفيئة لفترة ما بعد العام ٢٠٠٠.

ونحن نسعى أيضا إلى القيام بعمل إقليمي وعالمي عاجل للتصدي للملوثات العضوية الدائمة، فالكيميائيات السامة لا تحترم حدودا. فهي ترتحل من مصادر بعيدة لتلويث السلاسل الغذائية في القطب الشمالي. وهذا النوع من التهديد لا يمكن مكافحته إلا بالتعاون الدولي. وستقوم كندا بواجبها عن طريق تعزيز قوانينها المتعلقة بالكيميائيات السامة ومنع التلوث.

إننا نعمل على تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي. ولدينا استراتيجية للتنوع البيولوجي وقّعت عليها كل حكومة من حكومات المقاطعات والأقاليم لدينا، فضلا عن الحكومة الوطنية. وسنسن قريبا قانونا لحماية الأنواع المعرضة للخطر والمهددة بالانقراض وموائلها ضمن صلاحياتنا القانونية الاتحادية، وهو قانون أعيد تقديمه من دورتنا الماضية للبرلمان.

(تكلم بالفرنسية)

ونحن نعتقد أن النهج الاستراتيجي الجديد لإدارة المسائل الملحة، مسائل المياه العذبة، خطوة في الاتجاه الصحيح. وما زلنا ملتزمين بتحسين حالة المحيطات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر سمو الأمير ولي عهد إمارة موناكو على بيانه.

اصطحب سمو الأمير ألبير، ولي عهد إمارة موناكو، من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان يدلي به دولة الرايت أونرابل جان كريتيان، رئيس وزراء كندا.

اصطحب الرايت أونرابل جان كريتيان، رئيس وزراء كندا، إلى المنصة.

السيد كريتيان (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل خمس سنوات اجتمعت دول العالم في ريو لوضع مسار طموح نحو التنمية العالمية المستدامة، وهي التنمية التي من شأنها أن تلبّي الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لهذا الجيل والأجيال المقبلة.

لقد أتينا إلى هذه الدورة الاستثنائية لتجديد الالتزامات التي تعهدنا بها في ريو، وللوفاء بالعهد للذين يعتمد مستقبلهم على حكمة اختياراتنا والنتائج التي نتوصل إليها.

ومنذ ريو، أحرزنا تقدما في مجالات عديدة: حماية طبقة الأوزون، والحفاظ على الأرصد السمكية المتداخلة المناطق، ولجم التلوث.

إن هناك توافقا عالميا في الآراء متزايدا مفاده أن الضرر البيئي الذي يسببه البعض هو تهديد للجميع. ومنذ ريو، أظهرنا ما يمكن إنجازه عندما تعمل دول العالم جنبا إلى جنب، ولكن الحقيقة هي أن بعض الأهداف التي وضعناها في ريو لا يزال تحقيقها مستعصيا علينا.

إن الغابات في العالم لا تزال تشهد تراجعا بمعدل يثير الجزع. وإدارة الغابات المستدامة أولوية كندية عليا. ونحن على اقتناع بأن هذه الدورة الاستثنائية تمثل فرصة فريدة من نوعها للتوصل إلى اتفاقية دولية بشأن الغابات عن طريق إنشاء لجنة تفاوضية حكومية دولية. وتعتقد حكومتنا أن أفضل طريقة لضمان الإرادة الدولية المطلوبة لعكس مسار تيار التصحر هي وضع اتفاق قوي يكون ملزما قانونا ويرتكز على المبادئ التي تتعلق بالغابات والتي تم وضعها في ريو. وإن إبرام اتفاقية

إن هذه الدورة الاستثنائية على وشك أن تحقق أهدافنا الموضوعية في ريو. والآن يجب أن تنتقل من ريو إلى تحقيق النتائج عن طريق اتباع نهج براغماتي مرحلي. ويجب أن نرمي إلى تحقيق نتائج يمكن قياسها وتقديم التقارير عن التقدم الذي نحرزه، لأن الأهداف الباهرة فحسب لا تكفل وجود عالم أفضل لأطفالنا - وإنما النتائج الملموسة.

لقد تعهدنا بإيجاد عالم أكثر تعاافيا وأنظف لأولادنا، ولأحفادنا وللأجيال المقبلة. فالمسيرة لن تكون سهلة، إنما هي مسيرة يجب أن نجتازها معا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وزراء كندا على بيانه.

اصطحاب السيد جان كريتيان، رئيس وزراء كندا، من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يدلي به فخامة السيد جول ألبير فيجدينبوش، رئيس جمهورية سورينام.

اصطحاب السيد جول ألبير فيجدينبوش، رئيس جمهورية سورينام، إلى المنصة.

الرئيس فيجدينبوش (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية بأن أؤكد أننا نتشرف عميق الشرف بتمكننا من الإسهام في النتيجة الناجحة لهذه الدورة الاستثنائية الهامة بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

وكان مؤتمر ريو، المعني بالبيئة والتنمية تعبيرا عن توافق الآراء السياسي للمجتمع الدولي برمته والتزامه بمواجهة المشاكل الملحة للتنمية المستدامة على نطاق عالمي، استنادا إلى روح ومبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتميزة.

وروح التضامن العالمي هذه يجب ليس فقط المحافظة عليها ولكن أيضا دفعها إلى الأمام لتحقيق أبعاد جديدة من التفكير والممارسة. ولهذا، تؤكد حكومتي مرة أخرى التزامها الكامل والفعال بتنفيذ برنامج عمل ريو للتنمية المستدامة المعتمد في عام ١٩٩٢. وهذا البرنامج، المعروف بجدول أعمال القرن ٢١، لا يزال، في رأينا، إطارا

إن إنشاء حدائق عامة وطنية جديدة وحماية حدائقنا العامة واحتياطياتنا القائمة أمران ما زالا يتصفان بأولوية عليا بالنسبة إليّ شخصا.

ولقد أصبحت التنمية المستدامة شاغلا دائما لكل وزير من وزرائنا ووكالاتنا الاتحادية. والمطلوب من كل واحد منهم أن يضع استراتيجيات للتنمية المستدامة يراجعها مفوض مستقل.

إن مهمتنا لا تقتصر على جعل البيئة أكثر تعاافيا. والواضح أن أمننا البيئي مهم بقدر أهمية أمننا الاقتصادي.

إن حماية الإمدادات الغذائية العالمية تفوق قدرة بلد بمفرده. فإمدادات الأغذية في أفريقيا، على سبيل المثال، مهددة بفقد الأراضي الخصبة. واتفاقية مكافحة التصحر تسجل خطوة هامة نحو حل هذه المشكلة، وإنني أؤكد مجددا عرض كندا لاستضافة أمانتها في مونتريال.

(تكلم بالانكليزية)

إن التنمية المستدامة دون إحراز تقدم اقتصادي ليست سوى شعار فارغ بالنسبة لأقل الناس حظا في العالم. لهذا السبب تضع كندا التخفيف من حدة الفقر في مقدمة الجهود التي تبذلها من أجل تقديم المساعدات على الصعيد الدولي.

لقد تلك آخرون قبلي عن الأضرار البشرية والبيئية الأساسية التي تسببها الألغام المضادة للأفراد. ونقر بأنه لا يمكن التصدي لهذه الآفة إلا على أساس عالمي، ونشعر بالتشجيع إزاء تنامي التأيد الذي تحظى به عملية أوتاوا. وإنني أحث جميع البلدان على الانضمام إلينا في كانون الأول/ديسمبر عندما يفتح باب التوقيع على معاهدة لحظر تخزين ونقل وإنتاج واستعمال الألغام المضادة للأفراد.

ويجب أيضا أن نحقق تقدما في الكفاح الدولي ضد الفقر عن طريق تشجيع المزيد من الاستثمارات المباشرة في البلدان النامية.

إن المجتمع بأكمله يجب أن يشارك في الجهود التي نبذلها، وإنني أعتز بأن كندا تشجع على المشاركة الواسعة النطاق في عمل التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

ولئن كنا نقدر تقديراً كاملاً هذه المساعي، فيجب أن نذكر أن برامجنا التي استهدفت استئصال الفقر وتحسين نوعية الحياة لغالبية أبناء شعبنا لم تحقق النجاح الذي تمنيناه.

ويجب أن نعترف بأن جهودنا، بالاتساق الكامل مع جهود المجتمع الدولي وبتعاونه لا تبين، بقدر ما يتصل الأمر بالبيئة، التوازن المناسب مع النتائج التي حققناها بتوفير غذاء أفضل، وتعليم أفضل، ورعاية صحية أفضل، وظروف إسكان أفضل للأغلبية من أبناء شعبنا.

وهناك أسباب كثيرة لعدم تحقيق هذا التوازن، الذي أصبح خطيراً، لأن الموارد البشرية لا غنى عنها لأيّة جهود نبذلها لتحقيق هدف التنمية المستدامة.

وتمنعي قيود الوقت من الخوض في تنوع وتعقيد الأسباب التي أدت إلى عدم تحقيق التوازن الذي ذكرته تـوا. ولهذا، سأقصر تعليقاتي على المشاكل التالية: عجزنا عن تحسين قدرتنا التصديرية بقدر كبير، سواء من وجهة النظر النوعية أو الكمية، وعجزنا عن ضمان مدخولات كافية بالعملة الأجنبية.

إن الاقتصادات ذات النطاق الصغير مثل اقتصاد سورينام، وكذلك اقتصادات أغلبية الدول الكاريبية، تلاقى صعوبات شديدة في اختراق الأسواق الدولية والحفاظ على مواقعها فيها لأننا نواجه دولا لا نستطيع أن ننافسها إلا بتقديم تضحيات كبيرة. وقد واجهتنا طول السنتين الماضيتين انخفاضات خطيرة في صادرات الأرز إلى السوق الأوروبية.

ولم تتمكن سورينام من الدفاع عن نفسها أمام الشكاوى التي قدمتها إلى الجماعة الأوروبية دولها الأعضاء المنتجة للأرز.

ونواجه، نحن وشقيقاتنا من أمم الكمنولث الكاريبي، مشاكل مماثلة في ميدان تصدير الموز. وفي هذا السياق، نواجه عقبات من الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية ومن البلدان الصناعية الأخرى التي تستغل منظمة التجارة العالمية لتقويض موقفنا التفضيلي في السوق الأوروبية.

ونرى أن السنوات الخمس الماضية من تقييم وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ علمتنا على الأقل درسين حيويين.

قيماً للحكومة بالإضافة إلى القطاع الخاص والمجتمع المدني. وفي الواقع، يجب أن يظل اتباع نهج شامل في مواجهة مشاكل الفقر وتحسين نوعية الحياة بطريقة إبداعية الهدف الأولي لجهودنا المقبلة.

لقد انقضت خمس سنوات أتاحت لنا الفرصة خلالها لتقييم البرنامج. وكانت أمامنا خمس سنوات لتطوير وتنفيذ خطط عمل ممكنة التطبيق وهذا يعطينا القدرة لإجراء تقييم متعمق لما يجب إنجازه على الفور أو على المدى المتوسط أو على المدى الطويل. وفي هذا السياق، نود أن ننوه بالتقرير الوطني الذي قدمته جمهورية سورينام قبل هذه الجلسة.

وأعترزم أن أقتنص هذه الفرصة لأعرض على الجمعية موجز خطتنا الوطنية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. إن سورينام محظوظة بمساحات شاسعة من الأرض ذات الكثافة السكانية الخفيفة والغابات المطرية البكر التي توفر ثروة لا تنضب من التنوع البيولوجي. وفي تصميمنا على مواجهة الاحتياجات الحاضرة والمقبلة من خلال استغلال الغابات المطرية بطريقة مسؤولة، اجتذبنا اهتمام الحكومات والمؤسسات غير الحكومية التي تشككت في قدرتنا على ضمان الاستخدام المستدام لمواردنا الطبيعية.

وفي خضم الاهتمام الدولي المتزايد بالغابات المطرية في سورينام، وبعد العديد من التقارير والتحليلات النقدية، فإن ما يجب أن يكشف عنه أي تمحيص دقيق وأي استعراض موضوعي - وما نستطيع أن نقوله بفخر وبكل تأكيد اليوم - هو إن سمعة سورينام التي اكتسبتها باستخدامها الحثيث والمستدام لمواردها الطبيعية، لا تزال عالية. لقد ركزنا على تطوير السياسة، والصكوك القانونية، والتعزيز المؤسسي، وتنمية الموارد البشرية والميزنة الفعالة وتمويل هذه الأنشطة من قبل المانحين. وحتى الآن رسمنا أو نحن في صدد رسم البرامج التالية: خطة عمل بيئية وطنية، ودراسة متكاملة لقطاع الغابات، واستراتيجية لاستخدام الموارد غير المتجددة، واستراتيجية للسياحة الوطنية، والتخطيط لاستخدام الأرض.

وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت مؤخراً وكالة بيئية وطنية تحت الإشراف المباشر لرئيس جمهورية سورينام. وأصبحت البرامج وخطط العمل هذه جزءاً من التزام سورينام بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

اصطحب السيد فيتوتاس باكلنيشكيس، رئيس الوزراء بالنيابة ووزير العدل في ليتوانيا إلى المنصة.

السيد باكلنيشكيس (تكلم بالليتوانية؛ والترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): إن عمليات التنمية البشرية العالمية التي تؤثر على البيئة التي نعيش فيها تتحدى كل أمة ودولة بصورة لا نظير لها من قبل. ومنذ ٥ سنوات، خلت، وضع مؤتمر ريودي جانيرو، على أعلى المستويات السياسية، أساسا للمشاركة العالمية. وهي مشاركة ذات أهمية حيوية لأنها تتوخى التناسق بين العالمين البشري والطبيعي، والانسجام بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحفظ نوعية بيئتنا للأجيال المقبلة.

واليوم يلتئم شملنا في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة مرة أخرى لنعيد تأكيد مسؤولياتنا السياسية للبحث عن أرضية مشتركة بصدد الحماية البيئية والتنمية الاجتماعية. وإذ نحتفل بذكرى خمس سنوات منذ عقد مؤتمر البيئة والتنمية، فإن استعراضنا للتقدم الذي أحرز تجاه وضعه موضع التنفيذ ومناقشة كيفية تنفيذ وثائق المؤتمر لا يقلان أهمية عن الاحتفال بتلك الذكرى.

ولقد توصل إلى تفاهم بين جميع المشاركين، حتى في مؤتمر عام ١٩٩٢، بأن الحماية البيئية والتنمية الاقتصادية تكمل إحداها الأخرى مثلما يتكامل وجهها قطعة النقد المعدني الواحدة. غير أننا ما زلنا نناقش أية مؤشرات يمكن لها أن تقيم استدامة التنمية تقييما صحيحا. وهنا يتضح شيء واحد: إن جهود تأمين التنمية المستدامة ينبغي لها أولا أن تبذل على المستويين المحلي والقومي آخذة في اعتبارها الأهداف الإقليمية والعالمية. ومن الواضح أيضا أنه ليس باستطاعتنا تحقيق التنمية المستدامة إلا بالعمل في قطاعات شتى: الطاقة، والنقل والصناعة والزراعة والتجارة وغيرها من الأنشطة التي تدعمها التشريعات ذات الصلة والموارد المالية، مثلما تدعمها المشاركة العامة الكافية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد عروة (السودان).

وقانون الحماية البيئية لعام ١٩٩٢، الذي عدل في عام ١٩٩٦، أرسى في ليتوانيا المبادئ الأساسية للحماية البيئية القائمة على أساس التنمية المستدامة. ويؤكد هذا القانون أن سياسة وممارسة التنمية المستدامة يجب أن ترشدا المصالح العامة والخاصة باتجاه تحسين النوعية البيئية، وأن تشجعا الذين يملكون الموارد الطبيعية على

أولا وقبل كل شيء، لم يتمكن المجتمع الدولي بصفة عامة، والأمم المتحدة بصفة خاصة، من تطبيق مبدأ المسؤولية المتشاطرة، ولا سيما فيما يتعلق بالاقتصادات الصغيرة. ولقد واجهنا عدم المبالاة وعدم الاهتمام بضعف وهشاشة المجتمعات ذات النطاق الصغير في المجال الاقتصادي والسياسي والعسكري.

ولهذا نقترح أن يتبع برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة بسلسلة من الاجتماعات الإقليمية ودون الإقليمية التي تتناول ثلاثي التنمية الاقتصادية وحفظ البيئة واستئصال الفقر، بغية تحسين نوعية الحياة لأغلبية أبناء شعبنا.

وإننا لوائقون بأن إنشاء صندوق التكامل الإقليمي، بموجب اقتراح رؤساء دول وحكومات منطقة الكاريبي، سوف يساهم دون شك في تحقيق هذا الهدف السامي.

ثانيا، يجب تقبل عملية العولمة الماضية قدما، بما في ذلك تحرر انتقال البضائع والخدمات ورؤوس الأموال، على أنها حقيقة واقعة. وفي الوقت ذاته، تعتقد سورينام بقوة بأن علينا أن نوجد التوازن الصحيح بين تحرر الاقتصاد العالمي من القيود وطاقة العالم النامي في تنمية المجتمعات والأمم التي لم تكن تاريخيا في موقف يسمح لها ببناء أممها في إطار من الاستقرار السياسي والإداري والاجتماعي الاقتصادي.

وفي الختام، أنتهز هذه الفرصة لأدعو كل الدول الأعضاء بالأمم المتحدة أن تبذل جهودا ضخمة في مجال التعاون الدولي والمشاركة العالمية المتجددين تأييدا لقدر أكبر من التنمية المستدامة في العالم، وخاصة في البلدان النامية، ولجعل جدول أعمال القرن ٢١ جدول أعمال كل فرد على كل مستويات المجتمع البشري.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس جمهورية سورينام على بيانه.

اصطحب السيد جول البير فيجدنبوش، رئيس جمهورية سورينام، من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الآن تستمع الجمعية إلى بيان يلقيه معالي السيد فيتوتاس باكلنيشكيس، رئيس الوزراء بالنيابة ووزير العدل في ليتوانيا.

الوثيقة لتصبح اتفاقية لحماية الغابات، ونحن نؤيد هذه الفكرة ونرحب بها بصورة كاملة. كما نؤيد رأي الاتحاد الأوروبي المعرب عنه في الدورة الخامسة للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بأنه لا غنى عن حفظ كل أنواع الغابات وإدارتها وإنماؤها، وأنه يجب إعداد اتفاقية عالمية لبلوغ هذا الهدف.

كما أود أن أؤكد أن ليتوانيا تعيد النظر بصورة فعالة في قوانينها وخطط عملها لتأخذ في الاعتبار هدفا رئيسيا من أهداف الاستراتيجية السياسية الليتوانية، ألا وهو الاستعداد الناجح لعضوية الاتحاد الأوروبي. والقوانين التي أعدت أخيرا منسجمة مع توجيهات الاتحاد الأوروبي ومتطلباته. ويسهل المكتب القانوني الذي أنشأته وزارة الشؤون الأوروبية هذه العملية. وفي عام ١٩٩٦، اعتمدت الحكومة الليتوانية برنامج العمل القومي لتنسيق القوانين، وهو برنامج يفصل الأولويات اللازمة لوضع مقتضيات الكتاب الأبيض للاتحاد الأوروبي موضع التنفيذ بشكل ناجح. ونتوقع هذه السنة أن يستكمل إعداد استراتيجية التكامل وبرنامج العمل الطويلي الأمد في قطاع الحماية البيئية.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أهمية مساندة بلدان المنطقة البلطيقية لنا وخاصة الدانمرك والسويد وفنلندا في تنفيذ الاستراتيجية البيئية الليتوانية وجدول أعمال القرن ٢١ على المستوى القومي. لقد سهلت المساعدات التي قدمتها هذه البلدان تنفيذ المقتضيات التي يتطلبها الاتحاد الأوروبي في فترة ما قبل الانضمام إليه، والأولويات القومية لقانون الاستراتيجية البيئية الليتوانية. وإننا لشاكرون لها بشكل خاص لمساعداتها في إنشاء المرافق البلدية لمعالجة مياه البواليع. وبعد أن تـُستكمل المنشآت الرئيسية للمياه النفاية في غضون سنتين أو ثلاث سنوات، نتوقع أن تتحسن نوعية مياه الأنهار بدرجة كبيرة.

والتعاون بين بلدان منطقة بحر البلطيق إيجابي ومثمر جدا. وتستند الشراكة النشطة إلى مبادئ اتفاقية حماية البيئة البحرية لمنطقة بحر البلطيق وإلى اتفاقات ثنائية. وفي الوقت الحاضر، يجري العمل بشأن البرنامج دون الإقليمي لجدول أعمال القرن ٢١ - أي جدول أعمال بحر البلطيق للقرن الحادي والعشرين - لكي يكون جاهزا.

البحث عن الطرق والوسائل الكفيلة بمنع الآثار الضارة بالبيئة أو الحد منها وبجعل الانتاج متعاطفا بيئيا. إن الحماية البيئية تقدم على أساس المعلومات الإيكولوجية الشاملة والصحيحة والمتاحة في الوقت اللازم بالإضافة إلى الظروف المواتية للمشاركة العامة النشطة في عمليات اتخاذ القرارات.

وخلال الخمس سنوات الماضية، اعتمدت ليتوانيا الكثير من القوانين التي تعزز مرة أخرى مقتضيات التنمية المستدامة في شتى ميادين الأنشطة وأعدت برامج عمل عديدة لوضعها موضع التنفيذ. إن قانون الاستراتيجية البيئية وخطة العمل، اللذين أقرهما برلمان ليتوانيا عام ١٩٩٦، وثيقتان متكاملتان على غاية الأهمية. ويتضمن البرنامج القومي لتنمية كفاءة استهلاك الطاقة والبرنامج القومي للنقل والحماية البيئية لعام ١٩٩٢ وبرنامج إدارة النفايات الخطرة لعام ١٩٩٣ على أجزاء هامة إضافية من عناصر التنمية المستدامة القومية.

ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، أحرز تقدم هام في تنفيذ اتفاقيات ريو وغيره من الأنشطة المتعلقة بالمسائل العالمية. وفي عام ١٩٩٤، وافقت ليتوانيا على اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وعلى بروتوكول مونتريال للمواد المستنزفة لطبقة الأوزون. وفي عام ١٩٩٥، صودق على ذلك البروتوكول وأُعد برنامج للإلغاء المرحلي للمواد المستنزفة للأوزون في ليتوانيا بموجب بروتوكول مونتريال واعتمد. وفي عام ١٩٩٥ أيضا استكملت قائمة جرد غازات الدفيئة، وصودق على إطار اتفاقية تغير المناخ. ووافقت الحكومة في عام ١٩٩٦ على البرنامج القومي لتنفيذ تلك الاتفاقية، كما صودق على اتفاقية التنوع البيولوجي في عام ١٩٩٥. وفي الفترة الأخيرة، أُعد برنامج العمل القومي للتنوع البيولوجي كبرنامج محدد لتنفيذ اتفاقية ريو. ويرتبط برنامج العمل القومي للتنوع البيولوجي بصورة رئيسية بالمحافظة على أغنى المواقع الطبيعية الليتوانية والنظم الإيكولوجية وأجزائها. وتغطي المناطق المحمية ١١,٥ في المائة من الأراضي الليتوانية.

والغابات هي من أكثر عناصر المحافظة على التنوع البيولوجي أهمية، إذ تلعب دورا هاما في تنظيم عمليات المناخ والغلاف الجوي، عدا عن دورها في تكوين أحواض الأنهار. وفي عام ١٩٩٢ أُعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المبادئ المتعلقة بالغابات وهي غير ملزمة قانونا ووافق عليها. وكان من المتوقع أن يتم تطوير هذه

جبال الألب، تولى سلوفينيا أهمية خاصة للجهود الدولية لحماية بيئة جبال الألب وتعاون بصورة مكثفة في إطار الاتفاقية الدولية لحماية جبال الألب.

وتجسد سياستنا الملامح البيئية المحددة لسلوفينيا. فأكثر من نصف أراضيها تغطيه الغابات. ولذلك نولي اهتماما مخلصا للعمل الدولي لحماية الغابات ولاعتماد ممارسات إدارة مستدامة للغابات. وتتمتع سلوفينيا بدرجة كبيرة من التنوع الإحيائي الذي تمت المحافظة عليه إلى حد كبير حتى الآن. وتقع علينا مسؤولية المحافظة على هذه الثروة لنا جميعا وللأجيال المقبلة. ونحن ندرك ضرورة العناية بتراثنا المشترك والقبول بالتدابير الرامية إلى الحفاظ على ثرائه.

إلا أنه لا يمكن لا في بلدي ولا في أي جزء من أجزاء العالم الأخرى معالجة مسألة البيئة بصورة منفصلة عن العناصر الاقتصادية والاجتماعية للتنمية. وبغية ضمان أن تكون التنمية مستدامة، ينبغي لنا جمع الأولويات في المجالات الثلاثة ومحاولة تحقيق أفضل النتائج الممكنة. وحكومة بلدي مقتنعة بأن دمج جداول الأعمال شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في جميع القطاعات.

لقد أسفر عدد من مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى عن زيادة كبيرة في درجة الوعي بمركزية المسائل الاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة بيئيا. ولما كانت نتائج هذه المؤتمرات تنفذ بطريقة متكاملة، فإنها ستقدم أيضا تعبيرا ملموسا لأهداف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ومحصلته الرئيسية، أي جدول أعمال القرن ٢١.

إن الإجراءات التي تتخذها الحكومات وحدها لا تكفي. فجميع قطاعات المجتمع ينبغي أن تشارك في تطوير وتنفيذ برامج التنمية المستدامة الوطنية والمحلية. وتلك البرامج لن تنجح إلا إذا قبل المجتمع المدني أهدافها وحددها كأهداف له وإذا توفرت للسلطات المحلية الصكوك والوسائل المناسبة لتنفيذها. وهذه الشراكة داخل كل بلد ينبغي أن تأخذ في اعتبارها على أكمل وجه احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ولا يمكن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة التامة والعادلة دون النضال من أجل السلام والديمقراطية والتضامن والمساواة بين الجنسين والقضاء على الفقر. وبالمثل، فإن الشراكة داخل المجتمع الدولي ضرورية أيضا.

وتتولى فنلندا وليتوانيا المسؤولية عن الإدارة المستدامة لقطاع الغابات في هذا البرنامج. ونتوقع إعداد هذا البرنامج مع انعقاد مؤتمر الوزراء الأوروبيين لحماية البيئة. وهذا البرنامج سيكون كبيراً وسيطبق على الظروف الخاصة لمنطقتنا دون الإقليمية وقد صُمم وفقا لمبادئ التنمية المستدامة وهذا إسهام ملموس في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

الرئيس بالنيابة: أشكر رئيس الوزراء بالنيابة ووزير العدل لجمهورية ليتوانيا على بيانه.

اصطحاب السيد فيتوتاس باكلنيشكيس، رئيس الوزراء بالنيابة ووزير العدل لجمهورية ليتوانيا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى بيان دولة السيد جانيس درنوفسيك، رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا.

اصطحاب السيد جانيس درنوفسيك، رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا، إلى المنصة.

السيد درنوفسيك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد مرت خمس سنوات منذ اجتمعنا في ريو دي جانيرو لتشاطر شواغلنا بالنسبة لمستقبل العالم وللاتفاق على سياسات لجعل مستقبلنا يسير على نحو أفضل. وبالنسبة لسلوفينيا، كان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الفرصة لأول اطلالة لها داخل أسرة الأمم المتحدة وفرصة رائعة للتدليل على استعدادها للاضطلاع بدور في الشراكة العالمية.

وهذه المرة، نجتمع لكي نؤكد من جديد على التزامنا بجدول أعمال القرن ٢١، وهو الخطة الأساسية للعالم للتنمية المستدامة. ولقد تم إحراز الكثير منذ ذلك الحين، إلا أنه ما زال يتعين القيام بعمل ما هو أكثر.

وبعد مرور سنة على انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، اعتمدت سلوفينيا القانون الأساسي لحماية البيئة، الذي يجسد المبادئ الأساسية لوثائق ريو. وفي الوقت نفسه، ما فتئنا نشارك في البرامج الدولية لحماية وصون المياه الدولية والهواء والحياة البرية وغيرها من ثروات عالمنا. وكدولة أوروبية واقعة في

وتشجع سلوفينيا المجتمع الدولي على تعزيز جهوده في التصدي لتحديات التنمية المستدامة وخصوصاً بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

علاوة على ذلك، نعتقد أنه ينبغي زيادة استخدام الموارد المتجددة. وينبغي تقديم الدعم اللازم للبحوث المتصلة بالطاقة وجهود التنمية. وينبغي أيضاً تعبئة الموارد ذات الصلة لتعزيز الحفاظ على الطاقة.

وإننا نتشاطر الشواغل المشتركة لحماية مخزونات المياه العذبة، وهي مورد محدود يمكن أن يغدو عما قريب العنصر الرئيسي الذي يحد من التنمية الاقتصادية في العالم. وإننا نؤيد بقوة تعزيز التعاون الدولي لحماية مخزونات المياه العذبة ولبرامج ومشروعات إمدادات المياه المتكاملة. وينبغي التأكيد بدرجة أكبر على تشاطر المعلومات والمساعدة التقنية، فضلاً عن توفير الموارد المالية اللازمة، بين الحكومات والمؤسسات الدولية، مثل "مرفق البيئة العالمية".

وختاماً، أود أن أؤكد من جديد أن سلوفينيا ستواصل الإسهام في حل المشاكل البيئية العالمية الأساسية. ونرى أن الالتزامات ضرورية إلا أنها ليست كافية. ففي رأيي أن المشروعات والصكوك الملموسة اللازمة للوفاء بهذه الالتزامات حاسمة بالنسبة لتحقيق الهدف الذي نتشاطره جميعاً، وهو التنمية المستدامة.

الرئيس بالنياية: أشكر رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا على بيانه.

اصطحب السيد جانيس درنوفسيك، رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا، من المنصة.

الرئيس بالنياية: تستمع الجمعية الآن إلى بيان دولة السيد ديفيد أودسون، رئيس وزراء جمهورية أيسلندا.

اصطحب السيد ديفيد أودسون، رئيس وزراء جمهورية أيسلندا، إلى المنصة.

السيد أودسون (أيسلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن قضايا البيئة في الأعوام الأخيرة أصبحت تحتل، بشكل متزايد، موقع الصدارة في الشؤون الدولية. ومن المسلم به تسليمًا واضحًا أن التلوث وتدهور البيئة يتجاوزان الخطوط التقليدية التي تفصل بين الدول، وأن الالتزام

ومسألة تمويل التنمية المستدامة ما زالت تثير قلقاً أساسياً. ومن أجل مساعدة البلدان النامية على الوفاء بالتزاماتها بموجب جدول أعمال القرن ٢١، ينبغي تقديم المزيد من المساعدة المالية. ونقل التكنولوجيا والمعرفة العملية السليمة بيئياً من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية يجب أن يحظى بالاهتمام الضروري. وينبغي التأكيد من جديد على التزام ريو بتحقيق هدف ٧، في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية. غير أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا يمكن أن تكون فعالة تماماً إلا كمورد تكميلي للموارد المحلية المالية والتكنولوجية والبشرية في البلدان النامية نفسها.

وفي إعلان ريو، أشرنا إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة للبلدان في هذا المضمار. وينبغي لنا أن نتناول هذا المبدأ باهتمام خاص باحتياجات وحساسيات أقل الدول نمواً.

وجهودنا لتعزيز التنمية المستدامة تعتمد إلى حد كبير على وجود تعاون دولي دينامي فعال. وإننا نشيد بلجنة التنمية المستدامة، التي دلت على أنها آلية ناجحة لمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. ودلت أيضاً على أنها محفل هام لتبادل الخبرات بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على المستوى الوطني. أما برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي يحتفل بعيده الخامس والعشرين هذا العام، فينبغي تعزيزه لكي يتمكن من توفير صوت مرجعي واضح وقوي بشأن الإسهامات البيئية في التنمية المستدامة.

ولا يزال انبعاث وتركيز غازات الدفيئة يتزايد، بالرغم من أن العديد من البلدان، بما فيها سلوفينيا، أطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وهناك ضرورة لتعزيز التزامنا بتحقيق أهداف الاتفاقية. وولاية برلين كانت خطوة هامة، إلا أنها الخطوة الأولى فقط في هذا الاتجاه؛ والمؤتمر الثالث للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، الذي سيعقد في كيوتو هذا العام، سيكون مناسبة أخرى لنا لاعتماد صك قانوني ملزم يستحدث ولاية برلين ويحدد بوضوح مقادير انبعاثات غازات الدفيئة التي لا يمكن تجاوزها. وفي هذا الصدد، ترحب سلوفينيا باتفاق الاتحاد الأوروبي المتعلق بالخفض التدريجي لهذه الانبعاثات.

مما له أهمية مماثلة أن نقاوم ضغوط المجموعات التي تدعي الحفاظ على البيئة، ولا تخضع للمحاسبة، وتود قطع الصلة الحيوية بين البيئة والاقتصاد، وتنظر إلى البيئة كمحمية طبيعية أكثر من كونها مصدرا لبقاء الإنسان على قيد الحياة.

ولا يمكننا أن نضيع جهودنا بسبب انقسامات لا ضرورة لها. بل ينبغي لنا أن نضع مبدأ التنمية المستدامة بدلا من أن نترك اهتمامنا يتحول عن التحديات البيئية الخطيرة والحقيقية التي يجب التصدي لها.

والعام القادم تخصصه الأمم المتحدة للمحيطات. وترى حكومة بلدي أن ذلك يعطينا فرصة قيمة لاستعراض المسائل المتعلقة بالبيئة البحرية، التي لم تعط إلى الآن الاهتمام الذي تستحقه بجدارية.

وحماية البيئة البحرية والاستخدام المستدام لكل الموارد البحرية يجب أن ينظر إليهما باعتبارهما من القضايا ذات الأولوية. ولا بد من حماية النظم البيئية البحرية من النفايات الكيميائية ومن الكيماويات السامة، ويجب إيلاء اهتمام خاص للملوثات العضوية المستمرة، التي تشكل تهديدا خطيرا للصحة البشرية وللبيئة. وينبغي لنا أن ننتهي دون تأخير من وضع اتفاق عالمي ملزم إلزاما قانونيا لمعالجة هذه المشكلة الخطيرة، وبرنامج عمل واشنطن الذي يهدف إلى الحد من التلوث الناتج عن الأنشطة التي تجري على اليابسة يجب أن ينفذ بالكامل.

وبناء على صحة النظام البيئي البحري سيتقرر ما إذا كان من المستطاع أن تظل المحيطات موردا دائما للغذاء للبشرية كلها. وكما تأكد في قمة الأغذية العالمي في روما في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، فإننا نحتاج إلى استكشاف كل السبل الممكنة واستخدام الموارد المتاحة استخداما أفضل إذا كان لنا أن ننجح في كفاءة التغذية الكافية لسكان العالم الذين يزدادون بسرعة في العقود القادمة.

وتحقيقا لهذه الغاية نواصل تحسين استخدام الموارد الحية والمتجددة في البحار. وقد جرت الإشارة إلى أن الكثيرون من الأرصد السمكية تدار بأسلوب غير كفء وأن بعضها في حالة سيئة، ويعود ذلك في بعض الحالات إلى الإعانات الاقتصادية المقدمة إلى قطاع صيد الأسماك. غير أننا يجب أن نعترف بالتقدم الهائل الذي أحرز في مجالات كثيرة لتكثيف عمليات الصيد المسموح بها طبقا

العالمي لازم لمكافحة هذه المشاكل. ومن المسلم به كذلك أنه يجب إدماج الاعتبارات البيئية في عملية صنع القرار بشأن القضايا الاجتماعية والاقتصادية على أوسع نطاق.

وقمة ريو واعتماد جدول أعمال القرن ٢١ حفزا للحكومات على التعاون في المحافل العالمية والإقليمية. كما أنهما شجعا الحكومات الوطنية والسلطات المحلية، وكذلك المنظمات غير الحكومية والمؤسسات التجارية، على تطوير استراتيجيات ووسائل للتوصل إلى المعايير الجديدة. وحكومة أيسلندا ملتزمة بالتنمية المستدامة، وقد اعتمدت من جانبها استراتيجية وطنية وبرنامج عمل لتحقيق الأهداف التي جرى وضعها.

ولكننا إذ نجتمع هنا لتقييم التقدم المحرز منذ عقد مؤتمر ريو، نجد بوضوح أنه لا مجال للتراخي. فقد كانت المنجزات متواضعة بالمقارنة بالمهام التي تنتظرنا وبالتوقعات التي أثيرت في قمة ريو. واليوم، يجب علينا أن نواجهه، وبسرعة، احتمالات تهدد بأن تصبح وقائع مروعة. واكتفي بذكر تغير المناخ وزيادة التلوث البحري اللذين يهددان بإلحاق أضرار لا يمكن عكسها بجميع أنحاء العالم. وهناك تقرير جديد عن الحالة البيئية في القطب الشمالي يشير إلى تراكم خطر للتلوث الذي جاء من أجزاء بعيدة في العالم إلى منطقة القطب الشمالي.

ويجب بذل كل الجهود لعكس اتجاه ذلك التيار. وقد شهدنا نتائج إيجابية ولموسة في السنوات القليلة الماضية، ونطلق آمالنا على بدء سريان اتفاقيات مثل اتفاقية تغير المناخ واتفاقية التنوع الحيائي واتفاقية التصحر.

وهذه التطورات الإيجابية تستند إلى حد كبير إلى توافق الآراء الذي تشكل فيما بين دول العالم حول الحاجة إلى إعطاء الأولوية للبيئة. وأرى أن علينا أن نبني على هذا التوافق في الآراء في مساعيها في المستقبل، ولكنني أخشى أن يتقوض إلا إذا تقدمنا بحذر وتفكير سليم. وأشير بصفة خاصة إلى جني محاصيل الموارد الطبيعية الحية وإلى مصالح الدول وحقوقها والتزاماتها في استخدام مواردها بطريقة مستدامة. وهذا الحق يجب أن يحترم.

وإذا أردنا صيانة، بل وتعزيز، توافقنا في الآراء حول أولوية قضايا البيئة، فينبغي لنا أن نتجنب التأثير بالدعاية الساذجة أو المضللة التي تتسبب في تقويض تلك الأولوية. ومن المهم جدا أن نعمل مع المنظمات غير الحكومية، ولكن

اصطحب السيد خوسيه مارييا فيغيريس، رئيس جمهورية كوستاريكا، إلى المنصة.

الرئيس فيغيريس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): جئت إلى هنا بعد خمس سنوات من قمة الأرض في ريو وفاء بالالتزام لجعل هذا الكوكب أحسن حالا. وخلال النصف الثاني من هذا القرن كانت أهدافنا الإنمائية تحددنا فروع الحرب الباردة. والآن أصبح ذلك تاريخا. واليوم، إذ نبني عالم الاقتصاد الدولي الجديد على عتبة الألفية الجديدة لدينا مبادئ توجيهية جديدة يمكن أن نكيف بها أهدافنا الإنمائية القديمة: لدينا جدول الأعمال ٢١ الذي اعتمد في ريو قبل خمس سنوات.

وعلينا أن نتساءل الآن: هل نحن ملتزمون؟ وأستطيع اليوم أن أشهد بأن كوستاريكا، بمجهود وتصميم عظيمين، ملتزمة. وتدعونا ولاية ريو إلى المضي أبعد من مجرد ممارسة حفظ البيئة. لقد اقترحت علينا تغيير نموذجنا للتنمية. ونحن في كوستاريكا عقدنا في ٩ أيار/مايو ١٩٩٤، أول يوم لحكومتنا، اجتماعا ضم مجموعة مختارة من الخبراء الكوستاريكيين والدوليين لمناقشة مجمل اقتراحنا. وإذ عدنا لا نرضى بالأهداف القصيرة المدى والجهود الإنمائية المعزولة التي عادت لا تفي بمواجهة تحديات المستقبل، فقد أطلقنا خطة جديدة للتنمية المستدامة تدعو إلى جهود متزامنة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ففي المجال الاقتصادي كان الهدف التوازن في الاقتصاد الكلي لزيادة مستويات المدخرات وإمكانيات الاستثمار الإضافية. وكان الهدف في المجال الاجتماعي زيادة الاستثمار في رفاهية شعبنا، لتمكينه من تنمية إمكانياته، بشبكة اجتماعية تضمن مستوى جيدا من الحياة لجميع الكوستاريكيين. وفي المجال البيئي كان الهدف إقامة تحالف متين مع الطبيعة يمكن به أن نستغل مواردنا الطبيعية اليوم دون أن نهدد توفرها في الغد.

وهذه فرصة طيبة للاعتراف بالجهود التي بذلها رفاقي الكوستاريكيون ونشكرهم عليها. وأود أن أشاطرهم بعض إنجازاتنا.

ففي الشهور الأولى من تولي حكومتنا مسؤولياتها أنشأنا مجلس التنمية المستدامة، بمساندة من العديد من المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، تمشيا مع الالتزام في ريو. وصادقت هيئتنا التشريعية على اتفاقية

للمستويات المستدامة والحائزة للموافقة العلمية. وقد أصبحت البلدان تدرك بصفة متزايدة أنه لا يمكن الفصل بين الأهداف الاقتصادية والبيئية في الأجل المتوسط والطويل.

ولا بد من مواصلة إحراز التقدم، وأيسلندا مستعدة لتقديم دعمها. وفي الشهر الماضي وقّعت أيسلندا وجامعة الأمم المتحدة اتفاقا بشأن إنشاء برنامج الجامعة الدائم للتدريب في ميدان مصايد الأسماك في أيسلندا، على أن يجري تسجيل الطلبة فيه من العام القادم. وتوقعاتنا كبيرة بأن يساعد البرنامج على كفاءة إدارة مصايد الأسماك بشكل مهني أفضل وعلى نطاق عالمي، وأن تنتفع به البلدان النامية على وجه الخصوص.

ومنذ قمة ريو، جرى الاتفاق على صكوك هامة لتوجيه التعاون الدولي في مجال مصايد الأسماك. والاتفاق المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال له أهمية كبيرة، فهو يبني على، بل ويكمل اتفاقية قانون البحار، التي لا تزال تشكل الإطار الذي تعمل الدول من خلاله في تعاونها الإقليمي وفي حسمها لمنازعاتها.

وترى حكومة أيسلندا أن اتفاقية قانون البحار ستبقى أساس التعاون الدولي حول استخدام الموارد البحرية وحماية البيئة البحرية. وسيكون دور لجنة التنمية المستدامة توفير نظرة عامة، وإصدار توصيات، وتشجيع التشاور الدولي حول المسائل المتعلقة بالمحيطات.

واجتماعنا هنا في نيويورك يجري في الوقت المناسب. وقد سلمنا بأنه لم يحرز إلى الآن تقدم كاف في كثير من المجالات. والأمر الأهم هو أننا نؤكد من جديد التزامنا بالأولوية البيئية والتنمية المستدامة، كمبدأ هاد لنا في تجديد جهودنا وتعزيزها في المستقبل.

الرئيس بالنياية: أشكر رئيس وزراء جمهورية أيسلندا على بيانه.

اصطحب السيد ديفيد أودسون، رئيس وزراء أيسلندا، من المنصة.

الرئيس بالنياية: تستمع الجمعية الآن إلى بيان من سعادة السيد خوسيه مارييا فيغيريس، رئيس جمهورية كوستاريكا.

من النباتات والحيوانات والأحياء الدقيقة، تشكل ٥ في المائة من إجمالي التنوع الأحيائي للكوكب؛ وقد درجنا على إطلاق لقب "مصانع التنوع الأحيائي" على مناطق حفظ الطبيعة عندنا. وحاز معهدنا الوطني للتنوع الأحيائي على جائزة أمير أستورياس في أسبانيا لجهوده الرائدة في العلم والتكنولوجيا.

ونحن نستغل اليوم طاقة أشجارنا للتخلص من الكربون في الجو عن طريق عملية التمثيل الضوئي. وبيع هذه الإمكانية لتطهير الجو على أساس تبادل السلع في السوق، فإن كوستاريكا تشهد انخفاضا صافيا في انبعاث الغازات، وتصبح بذلك مواطنا عالميا مسؤولا.

قبل ٥٠ سنة أقدم بلدي على خطوة جبارة عندما قررنا أن نلغي جيشنا. واليوم نتخذ خطوة جبارة أخرى إلى الأمام بالجمع بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتنميتنا، مع رؤية طويلة المدى، من أجل ضمان مستقبل أكثر وعدا، والرؤية المستدامة للأجيال الجديدة من الكوستاريكيين.

وبتعاون وثيق مع جيراننا في أمريكا الوسطى نعمل بكد أكثر من أي وقت مضى لضمان التقدم في منطقتنا، التي هي متحدة في تحالفنا من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى.

إن جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامجنا للتنمية المستدامة يجمعان بين خيال وإبداع جيل جديد من المواطنين أكثر وعيا بالشواغل الحالية، وقيادة جديدة، يشيدان معا يوتوبيا جديدة، ومثلا عليا جديدة وجدول أعمال سياسيا جديدا.

نعم، إن كوستاريكا ملتزمة بجدول أعمال القرن ٢١.

الرئيس بالنيابة: أشكر رئيس جمهورية كوستاريكا على بيانه.

اصطحاب السيد خوسيه مارييا فيغيريس، رئيس جمهورية كوستاريكا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة: وتستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان يذلي به سعادة السيد ريكاردو ألاكرون دي كيسادا، رئيس الجمعية الوطنية للقوى الشعبية في جمهورية كوبا.

الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ واتفاقية التنوع الأحيائي.

وحققنا في مجال تغير المناخ انخفاضا صافيا في انبعاث الغازات، وأجرينا، في مجال التنوع الأحيائي مسحا كاملا لممتلكات بلدنا.

ونقوم بمساعدة من الأمم المتحدة بإعداد اقتراح شامل لتنمية الأراضي يشمل أربعة جوانب: الزراعة، والغابات، والتنمية الريفية والصناعية، والمتنزهات الوطنية والمناطق المحمية. وستكتمل هذه الخطة في كانون الأول/ديسمبر.

وفي مجال الطاقة تدعو أهدافنا إلى الاستخدام المقتصر على مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة وحدها بحلول عام ٢٠١٠.

وقد تخلصنا من الرصاص في الغازولين، مما أدى إلى انخفاض مستويات الرصاص في دم السكان في بلدنا. ونسعى الآن إلى التخلص من الكبريت في وقود الديزل، وبدأنا في برنامج وطني طموح للنقل يشجع السيارات الكهربائية.

وأدخلنا إصلاحات هامة في نظامنا التعليمي تهدف إلى تحسين نوعية التعليم العام ومدى تغطيته. وبنهاية هذه السنة سيتمكن ٥٠ في المائة من تلاميذ المدارس الابتدائية عندنا و ١٠٠ في المائة من طلبة المدارس الثانوية العليا من استخدام مختبرات الكمبيوتر. ونحن نعلم اليوم مواطنينا لغتين ابتداء من الصف الأول. ونصبح تدريجيا بلدا ثنائي اللغة، وبذلك نرفع من قدرتنا على المنافسة بفعالية في الاقتصاد العالمي.

وقبل بضع سنوات بدأنا نخصص أجزاء واسعة من أراضينا للمتزهات الوطنية ومناطق الحفظ الأحيائية. وتغطي هذه المناطق اليوم ٣٠ في المائة من أراضينا وهي جزء من نظامنا الوطني لمناطق حفظ البيئة. وقبل سنوات قليلة طور بلدنا تعبير "السياحة الإيكولوجية". واليوم نستقبل - في بلدنا الذي يبلغ تعداد سكانه ٣,٥ مليون نسمة - ٧٠٠,٠٠٠ سائح في العام أغلبيتهم تجذبها عجائب حدائقنا ومحمياتنا.

ولئن كانت مساحة كوستاريكا ٥٢,٠٠٠ كيلومتر مربع فقط، فإنها المأوى الطبيعي لأكثر من ٥٠٠,٠٠٠ نوع

العلومة. إن أصلها الحقيقي يظل إخضاع العالم. والتعاون الدولي عبارة فارغة من المدلول. فالإمبريالية تمزق السيادة إربا وتسحق الحقوق على امتداد العالم.

وكيف يمكن أن نتوقع معاملة عادلة للدول الأخرى إذا كانت أقوى دولة تهين هذه المنظمة وكل أعضائها؟ إن الدولة التي تستفيد أكثر من غيرها لكونها تستضيف مقر الأمم المتحدة تحاول ألا تدفع ما عليها للمنظمة، وتسعى إلى إرغام الآخرين على تحمل جزء من الأجر المترتبة عليها، وإلى فرض شروط غير مقبولة على المنظمة. متى كانت المنظمة مملوكة لمدينتها الرئيسي؟

وبالنسبة لأولئك الذين كدسوا ثرواتهم عن طريق استغلال العالم الثالث، ليس الأمر في الحقيقة تقديم المساعدة، وإنما إرجاع جزء مما نهبوه. وكذلك عليهم سداد دينهم الإيكولوجي بوصفهم الأطراف المسؤولة بشكل رئيسي عن تدهور البيئة بسبب أنماط استهلاكهم غير الرشيدة وتبديدهم. والأمر يعود إليهم في تغيير أنماطهم بشكل جذري بدلا من إشاعتها، كما يفعلون على نحو غير مسؤول، بين الأقليات الموسرة في البلدان الفقيرة. وما ينبغي لهم نقله للبلدان المتخلفة هو التكنولوجيات الرشيدة بيئيا بموجب الشروط التفضيلية التي حددت في ريو.

وبدلا من أن نراهم يوفون بالتزاماتهم، نشهد تجاهلهم لما شاركوا فيه قبل خمس سنوات، والأسوأ من ذلك، نراهم يحاولون تغيير تلك الالتزامات ووضع قيود اعتبارية جديدة على البلدان المتخلفة تجعل التنمية المستدامة أكثر صعوبة.

إن الطمع الرأسمالي هو السبب الرئيسي وراء العالم غير العادل والضرر البالغ الذي لحق بالبيئة والذي يهدد بقاء الإنسان اليوم. ومن العبث محاولة علاج هذه العلل بعبادة شبه دينية للسوق، وبمزيد من الأناية، ومزيد من الرأسمالية.

وبغية الحفاظ على الطبيعة من الضروري تحول العلاقات بين الدول وفيما بين الناس تحولا جذريا كاملا. ولن تظل الأرض حية إلا إذا كنا قادرين على تحقيق العدالة والتضامن.

وإذا كانت التنمية المستدامة هدفا عسير المنال للعالم الثالث في الظروف الراهنة، فإنها أصعب بالنسبة لكوبا.

اصطحب السيد ريكاردو ألكوندي كيسادا، رئيس الجمعية الوطنية للقوى الشعبية في جمهورية كوبا، إلى المنصة.

السيد ألكوندي كيسادا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): بعد خمس سنوات من قمة ريو، أصبحت المشاكل الموعود بحلها هناك أكثر خطورة الآن. إن الأمل في إيجاد هذه الحلول تلاشى مع ملايين الهكتارات من الغابات التي دمرت وآلاف الأنواع من الحيوانات والنباتات التي أبادت. لقد تبددت هذه الأنواع في البحار والأنهار الملوثة وفي الجو الذي لا يمكن تنفس هوائه، ودفنت في الأراضي القاحلة والصحارى.

وزادت انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في بلدان صناعية شتى، ويتوقع لعدد قليل جدا منها أن يستطيع تثبيث مستوى انبعاثات غازات الدفيئة عند مستويات عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٠٠.

ولئن بدت ريو وكأنها يقظة الضمير العالمي التي تأخرت بصورة خطيرة، فإن ما حدث منذ ذلك الحين لا يدل إلا على المدى البعيد الذي يمكن أن تبلغه الأناية عديمة الشعور لنظام يضحى بكل شيء لمنفعة القلة.

إن الفقراء يتضاعف عددهم ويزدادون فقرا. وأعداد النساء والأطفال بينهم تتزايد. ويمتلك ٣٥٨ شخصا أصولا قيمتها أكبر من مجموع الدخل السنوي لبلدان يسكنها ٢,٥ بليون نسمة - قرابة ٤٥ في المائة من سكان العالم.

وهناك القليل جدا من البلدان المتقدمة النمو التي وفّت بالنسبة الضئيلة البالغة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي السنوي المخصصة للمساعدة الإنمائية الرسمية، التي ما فتئت تتناقص حتى بلغت اليوم أدنى مستوى لها منذ عام ١٩٨٣.

وإضافة إلى ذلك، بلغت تكاليف الخدمة السنوية لديون العالم الثالث الخارجية أكثر من ثلاثة أضعاف المساعدة. وعلى هذا النحو، وعن طريق التجارة غير المتكافئة واستنزاف رؤوس الأموال، تمول البلدان الفقيرة ثراء وتبذير الآخرين.

إن الأمور لم تتغير كثيرا. فالنزعة الاستعمارية مستمرة ولا يمكن إخفاؤها بالعبارات الرنانة الخادعة عن

الجسر الذي يربط القارة الأمريكية الآن. ومنذ ذلك الحين هاجرت إلى أرضنا حيوانات ونباتات من الجنوب.

وأُتاحت السمات المميزة لأراضينا، بما فيها من أخاديد عميقة ومآوى إيكولوجية وسلاسل جبلية وبراكين، أماكن مناسبة تأوي إليها أنواع الأحياء التي كان عليها، في بيئات أخرى، أن تتنافس من أجل البقاء في عملية الانتخاب الطبيعي. هكذا نجد هذا التنوع البيولوجي غير العادي في بيئتنا.

ويسجل "البوبول فوه"، وهو الكتاب المقدس لدى المايا والكيش، أن الآباء المؤسسين وصلوا إلى أرض باكسيل وكايالا، أرض الذرة الصفراء والبيضاء، وفيها خيرات وفيرة من الفاكهة والعسل تكفي السكان المهاجرين. وحين اتجه الفاتحون الأسبان جنوباً من المكسيك كانوا يعرفون أنهم في طريقهم إلى كواوتملان، وهي بلغة النهوات "أرض الغابات". والواقع أن الغابات تحتل أكثر من ٧٠ في المائة من أراضينا.

ثم بدأت احتياجات الإنسان من أجل البقاء تغير هذه المحمية الطبيعية بشكل غير محسوس في البداية. إلا أن هذه العملية تسارعت مع مضي الزمن، وأخذت الغابات الأصلية تنحسر ليزرع الناس حقول الذرة، وهو المحصول الذي تقوم عليه حضارتنا. ولما انفتحت أرض غواتيمالا على الأسواق العالمية وتزايد عدد سكانها وتطورت التكنولوجيا، ازدادت وتيرة ذلك التحول حتى طغت على مساحات شاسعة من الغابات.

ومع ذلك ظلت ثلث أراضينا، في البيتان، حتى وقت قريب لا يزيد على خمسة وعشرين عاماً، مغطاة بغابات مدارية مطيرة كانت مقر حضارة المايا، ولم تعيث بها يد الإنسان. وكان يسكن في هذه المنطقة في ذلك الوقت نحو ٢٥ ٠٠٠ من البشر. والآن يسكنها ما يزيد على ٣٥٠ ٠٠٠ نسمة يعيشون فيها بالضرورة. وانحسرت الغابات المدارية إلى خمس ما كانت عليه، ولا تزال العملية مستمرة بمعدل يثير القلق الشديد.

إنني أود من فوق هذا المنبر أن أوجه انتباه العالم إلى هذه المأساة التي تلحق الدمار ببيئتنا، خاصة في منطقة البيتان التي تعتبر متنفساً يكاد يكون أخيراً للقارة الأمريكية، وفيها يكمن كنز بيولوجي ثمين قد يكون أحد مفاتيح بقاء البشرية.

فنحن نثابر على جهودنا لبلوغها في ظروف من الحرب الاقتصادية والسياسية وحتى البيولوجية التي تشنها علينا الولايات المتحدة، وهو ما يهدد حق شعبنا في الحياة ويجري في تجاهل لقرارات الجمعية العامة، وانتهاك للقانون الدولي وسيادة الدول الأخرى.

إن الأقوياء يدعوننا لنتنازل عما اتفقنا عليه في مؤتمر القمة قبل خمسة أعوام. وبدلاً من تنفيذ برنامج عمل ريو بصورة عاجلة، يدعوننا للتخلي عنه بكل بساطة. ويجب علينا رفض تلك المحاولة وإدانتها. ولا يمكن للسيطرة والغرور أن يسودا على بشرية لها حق في المستقبل وعليها أن تقاتل دفاعاً عنه وستفعل ذلك. وعلى الأقوياء أن يتذكروا أنهم، هم وضحاياهم، يعيشون على نفس الكوكب، وأنهم إذا أصروا على تدميره سيلقى أطفالهم وأطفالنا نفس المصير.

الرئيس بالنياية: أشكر السيد ريكاردو ألكون دي كيسادا، رئيس الجمعية الوطنية للقوى الشعبية في جمهورية كوبا، على بيانه.

اصطحب السيد ريكاردو ألكون دي كيسادا، رئيس الجمعية الوطنية للقوى الشعبية في جمهورية كوبا، من المنصة.

الرئيس بالنياية: تستمع الجمعية الآن إلى بيان يدلي به فخامة السيد الفارو آرزو ايريغوين، رئيس جمهورية غواتيمالا.

اصطحب السيد الفارو آرزو ايريغوين، رئيس جمهورية غواتيمالا، إلى المنصة.

الرئيس آرزو ايريغوين (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إن ما يشكل أرضنا اليوم كان مختلفاً للغاية قبل ٥٠ مليون سنة. لقد خرجت هذه الأرض من البحر قبل ٥٠ مليون سنة تماماً، مع جزء مما يعرف اليوم بولاية شياپاس المكسيكية وبلدي السلفادور وهندوراس، ونصف الجزء الشمالي من نيكاراغوا. وشكلت هذه الأرض الوليدة خلال الـ ٤٠ مليون سنة التالية الطرف الجنوبي لأمريكا. وخلال تلك الفترة كلها هاجرت النباتات والحيوانات القادرة على العيش في منطقة جنوبية إلى هذه الأرض.

بعد ذلك بأربعين مليون سنة ظهر باقي برزخ أمريكا الوسطى فوق سطح البحر واتصل بأمريكا الجنوبية مكملاً

منصف لصالح البشرية جمعاء. أما ما هو غير مقبول فهو وجود سياسات للحفاظ على البيئة لا تربط الحقوق بالالتزامات، فتعطى الحقوق للبعض والالتزامات للبعض الآخر.

إنني أقدر غاية التقدير ما تبذله الأمم المتحدة من جهود لحماية البيئة، أي لحماية الحياة. وإنني على ثقة من أن الإنسانية لها من الحكمة ما يمكنها من تلافي الكارثة التي تقودها إليها أنماطها الاستهلاكية والإنمائية. لقد ورثنا الأرض عن آبائنا، وهي دين في أعناقنا لأبنائنا. وتفرض علينا الطبيعة ذاتها القيام بعمل متضافر. وإذا لم نلق بالهذه الأمانة فسفسير معا نحو الهاوية.

الرئيس بالنياية: أشكر رئيس جمهورية غواتيمالا على بيانه.

اصطحاب السيد ألبارو أرزو إريغوين، رئيس جمهورية غواتيمالا، من المنصة.

الرئيس بالنياية: تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان فخامة رئيس جمهورية بوليفيا السيد غونزالو سانشيز دي لوسادا.

اصطحاب السيد غونزالو سانشيز دي لوسادا إلى المنصة.

الرئيس سانشيز دي لوسادا (ترجمة شفوية عن الأسبانية): يذكرني موضوع التنمية المستدامة بقصة الفلاح الذي رأى مدينته يحطمها سيل جارف من أثر إزالة الغابات فقال "إن الله رحيم دائماً، والإنسان أحياناً، أما الطبيعة فلا ترحم أبداً".

إن الخطاب التي أدلى بها عدة رؤساء أمس واليوم استرعت الانتباه على نحو مثير إلى عدم كفاية الجهود التي نبذلها من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وإذا استمرينا على هذا المنوال، لن يكون بعيداً اليوم الذي ستعاقبنا فيه الطبيعة التي، مثلما يقول الفلاحون، لا تغفر أبداً.

صحيح أنه ما زالت توجد اختلافات في النهج المتبع نحو هذه المسألة، ولكن صحيح أيضاً أن هذه الاختلافات لا تبرر بأي صورة ضالة التقدم الذي أحرزناه، لأن العمل الذي لا يزال يتعين القيام به يتزايد باستمرار بينما

قبل عشر سنوات صدر تقرير يعتبر أحد المعالم المهمة في التاريخ المعاصر. ففي عام ١٩٨٧ صدر تقرير برونتلاند "مستقبلنا المشترك"، الذي أطلق مفهوم التنمية المستدامة، وأوضح أن حماية البيئة والنمو الاقتصادي الطويل المدى ليسا ضدّين، وإنما هما متكاملان، بل ومترابطان. ومن ثم فإن علينا، إذا أردنا أن تكون لنا فرصة في المستقبل، أن نتعاون في القيام بمهمة أساسية هي إزالة الفقر، وهي ضرورة لا مندوحة عنها للتنمية المستدامة.

واليوم يجتمع قادة العالم مرة أخرى، بعد خمس سنوات من قمة ريو، لا لنهئ أنفسنا على ما أنجزناه، وإنما لنجري أيضاً تقييماً تحليلياً لما لم نحققه. إن الأرض التي نعيش عليها واحدة، ولا مناص من أن نعيش فيها معا.

واسمحوا لي أن أعرض بإيجاز بعض ما أنجزته بلدي فيما يتعلق بالالتزامات المعقودة في مؤتمر قمة الأرض في ريو. فممنذ عام ١٩٩٦ أصبح لغواتيمالا جدول أعمال خاص بها للقرن ٢١، يمكن وصفه بأنه استراتيجية عامة للعمل الشامل المتعدد القطاعات من أجل التنمية المستدامة لبلدنا بالتنسيق مع تحالف التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى الذي نسعى إليه في منطقتنا.

وفي إطار هذا العمل تقوم حكومتنا بتوسيع وتعميق التشريع البيئي ليكون في خدمة مجتمع غواتيمالا، وأقامت آليات مالية تتسم بالكفاءة ولها مواردها الخاصة، ومنها صندوق غواتيمالا للبيئة، ودعمت المؤسسات البيئية وأنشأت مجالس للتنمية المستدامة في إطار الشبكة الوطنية لمجالس التنمية الريفية والحضرية، على الصعيد الوطني وعلى صعيد المحافظات، وقريباً على الصعيد المحلي أيضاً.

وأود أن أؤكد على العلاقة بين وسائل البقاء والمحافظة على الطبيعة. فقد علمتنا التجربة أنه لا يمكن لأي قوة إنسانية أن تفرض على الناس احترام الطبيعة ما لم تهيئ لهم خيارات معيشية. ذلك أمر غير ممكن وغير أخلاقي في نفس الوقت.

والوسائل التي بين أيدينا لحل هذه المعضلة في الوقت الحالي غير مناسبة على الإطلاق. وسيكون الوضع مختلفاً تماماً لو أن الوعي العالمي بقضية البيئة أسفر عن نظام اقتصادي دولي يمتص تكاليف حماية الطبيعة بشكل

إن التضامن، وهو أحد موارد الطبيعة البشرية، يجب التحلي به على أساس مُلح إذا أُريد إنقاذ البشرية من المنحدر الذي يقودنا إليه التصرف اللامنطقي التهورى. إلا أن هذا التضامن يجب أن يكون نشطا وليس مجرد تضامن مثالي، وأن تموله برامج المساعدة الإنمائية الرسمية التي ينبغي زيادتها فورا بدلا من خفضها يوما بعد يوم. لماذا؟ كي نحمي أعز ما نملك، وأقرب شيء إلينا، ألا وهو حياة أطفالنا.

لقد خضنا في بلدي بعض أقصى المعارك في بداية هذه الحرب وكانت ثورة ديمقراطية هادئة لتحسين نوعية حياة الشعب البولييفي. ولهذا الغرض، أنشأنا وزارة التنمية المستدامة والبيئة باعتبارها المحور الاستراتيجي لبرامج التنمية. وجعلنا الديمقراطية أكثر ديمقراطية عن طريق المشاركة الشعبية ونزع الطابع المركزي الإداري للدولة. ونحن نقوم بإصلاح نظامنا التعليمي ليأخذ في الاعتبار حقيقة تعدد الثقافات وتعدد اللغات في بلدي. ونعمل على تمويل مشاريع عامة حققت، دون التأثير على تراث الشعب البولييفي، استثمارات كبيرة تسمح لنا بإعادة إعطاء سكاننا ما يخصهم عن طريق إنشاء نظام للمعاشات التقاعدية أصبح الآن نظاما يشمل الجميع بلا استثناء.

بيد أن الجهود المنعزلة في شن الحرب من أجل التنمية المستدامة لن تكفي مهما كانت صادقة وملائمة. لهذا السبب لدينا الأمم المتحدة التي تستطيع ويجب أن تكون مثالا للتضامن الدولي. ولقد حان وقت التغيير. والأمين العام الجديد أوكلت إليه مهمة رائعة تتمثل في إعادة تنظيم الأمم المتحدة. وإعادة التشكيل هذه يجب ألا تحدث تغييرات لا تغيّر شيئا؛ ويجب ألا تكون مجرد إعادة تشكيل بيروقراطية. هذه هي فرصة العصر لتصبح التنمية المستدامة منارة للأمم المتحدة. فتنضي بهذه المنظمة إلى الاضطلاع بفعالية كبرى بدورها كحافظ للسلام والعدالة والأمن في العالم. ومن الآن فصاعدا، يجب على كل جلسة لهذه المنظمة، صغيرة كانت أم كبيرة، ألا تبحث مسألة واحدة دون أن تأخذ في عين الاعتبار أن كل شيء يرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية المستدامة.

فلنأمل في أن تغفر لنا الطبيعة، وفي ألا تعاقبنا، وفي أن تمنحنا الوقت الكافي لبنني عالما أفضل لأولادنا ولأولاد أولادنا.

الرئيس بالنيابة: أشكر رئيس جمهورية بوليفيا على خطابه.

الوقت المتبقي للقيام به آخذ في التضاؤل. وبين النهج الإنمائي للبلدان النامية التي تكافح من أجل القضاء على الفقر مهما كلف الأمر، والنهج البيئي للبلدان الصناعية التي تريد أن تمنع بلدانا أخرى من ارتكاب نفس الأخطاء المتمثلة في عدم الاستدامة التي ارتكبتها البلدان الصناعية ما زالت توجد فجوة كبيرة يتعيّن ردمها. وهذه الدورة، إلى جانب مؤتمر ريو ومؤتمر القمة للتنمية المستدامة الذي انعقد في وقت لاحق في سانتا كروز، بوليفيا، تتيح لنا فرصة ذهبية لتحقيق توافق في الآراء. ويجب أن يستمر بذل هذا الجهد في كيوتو وعقب ذلك في مؤتمر القمة المقبل للدول الأمريكية الذي سينعقد في سانتياغو، شيلي.

إن رؤساء الدول والحكومات الذين اجتمعوا في ميامي في مؤتمر قمة الدول الأمريكية عام ١٩٩٤، دعوا إلى عقد مؤتمر القمة للتنمية المستدامة الذي انعقد فعلا في سانتا كروز، بوليفيا بعد عامين. وأصدرنا هناك إعلان سانتا كروز دي لا سيررا، وأعتقد أنه يجدر التذكير بأحكام ذلك الإعلان اليوم. فلقد قال إن التنمية المستدامة هي كل لا يتجزأ ويتضمن الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فضلا عن بُعد رابع هو البعد الإنمائي. والتنمية المستدامة تعني تفهم أنه في حين أن التنمية الاقتصادية هي المحرك، فإن التنمية السياسية والتنمية الاجتماعية تنضمان إليها لتشكل مجتمعة كلا واحدا يجب أن يتضمن أيضا البعد البيئي إذا أُريد له أن يكون مستداما. والتنمية المستدامة تعني أيضا الاعتراف بالتعددية الثقافية لشعوبنا. وهي تعني الاعتراف بأن تعليم أولادنا هو أساس التنمية بأسرها. وإذا أُريد للتنمية أن تكون مستدامة، فيجب أن تكون ديمقراطية وقابلة للمشاركة. وبعبارة أخرى، يجب على المجتمعات بأسرها أن تشارك في التخطيط وفي إدارتها. والتنمية المستدامة هي من مسؤولية الجميع. وهذا لا يستثني الحكومات من تحمل المسؤولية؛ فبدلا من ذلك، فهو يؤكد مسؤوليتها عن البحث العالمي لإيجاد بلدان أفضل وعالم أفضل. والواقع أن التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها إلا عندما نقبل بأنه لا يمكن تحقيقها إلا بفعل المسؤولية المتشاطرة للشعوب والدول.

ومن يَمَن الطالع أن الحرب العالمية انتهت. إلا أننا نواجه الآن حربا أخرى قد تكون أشد تدميرا، ولعلها الحرب النهائية ألا وهي الحرب من أجل التنمية المستدامة، وهي الحرب التي نشنها على الفقر في الوقت الذي نعى فيه بيئتنا.

وضع سياسات واستراتيجيات لحماية البيئة. وقد بدأت هذه المؤسسة عملية صياغة برنامج الإدارة الوطنية للبيئة، الذي أصبح الخطة الرئيسية البيئية في موزامبيق بعد أن اعتُمد مؤخرا في عملية رائعة ضمت قطاعا كبيرا من المجتمع، وكانت ممارسة قائمة على المشاركة لم يسبق لها مثيل في البلد.

ويحدد البرنامج شواغل التنمية المستدامة والبيئة وتحديات القرن. وهو يتضمن سياسة واستراتيجية البيئة الوطنية ويقترح مظلة من التشريعات البيئية. ويضع أيضا أولويات رئيسية للعمل في مجال إدارة الموارد الوطنية من جانب المجتمعات المحلية، وإدارة البيئة الحضرية والمنطقة الساحلية. والمجالات الرئيسية الأخرى للعمل التي يجري تنفيذها حاليا تتضمن دراسة التنوع البيولوجي في البلد، ودراسة تغير المناخ في البلد، وبرنامج إدارة المنطقة الساحلية وإنشاء مركز لنقل التكنولوجيا.

وبغية تعزيز دور ومسؤولية الحكومة في تنفيذ توصيات ريو، أنشئت وزارة تنسيق شؤون البيئة في عام ١٩٩٤. وتركز الوزارة جهودها الحالية، من بين مهام رئيسية أخرى، على زيادة الوعي العام، فيما يتصل بالمسائل البيئية ومسائل التنمية المستدامة، بين جماعات معينة مستهدفة مثل أعضاء الحكومة، وممثلي المؤسسات التعليمية، وممثلي المنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى النساء، والشباب، والأطفال، كما تركز على مساعدة أصحاب الأعمال التجارية الجديدة والقطاع الخاص بصفة عامة على تضمين الشواغل البيئية في جهودهم الإنمائية.

وتبذل الجهود أيضا في استعراض وتحديث التشريعات الوطنية بغية تحقيق استخدام بيئي أمثل للموارد الوطنية وكذلك لسد الفجوات الموجودة. ويجب تسليط الضوء بصفة خاصة على الاستعراض الحالي لقوانين الأرض بغية ضمان امتلاك المواطنين، لا سيما السكان الريفيون، للأرض. ويشكل قانون الحكم المحلي الذي وافق عليه البرلمان مؤخرا خطوة كبيرة إلى الأمام، إذ أنه يؤكد ضرورة إدارة الموارد البشرية على الصعيد المحلي إدارة مستدامة.

وعلى الساحة الدولية، بالإضافة إلى انضمام موزامبيق إلى الاتفاقيات الدولية الرئيسية المعنية بالبيئة، من الجدير بالذكر الجهود التي طورتها مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية للعمل سويا في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١،

اصطحب السيد غونزالو سانشيز دي لوسادا، رئيس جمهورية بوليفيا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد برناردو فيراز، وزير البيئة في موزامبيق.

اصطحب السيد برناردو فيراز، وزير البيئة في موزامبيق، إلى المنصة.

السيد فيراز (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إنه لمن دواعي الارتياح والأمل الكبيرين أن نجتمع هنا اليوم لنقيم تقييمًا جماعيًا لتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها قبل خمس سنوات في ريو، ولإعداد أنفسنا لمواجهة التحديات الماثلة أمامنا في مطلع القرن المقبل.

إننا نعتقد اعتقادًا راسخًا بأن هذه الدورة ستتوج بالنجاح بفضل التوجيه الواضح لرئيس الجمعية العامة وحسن النية والتعاون من قبلنا جميعًا.

والصكوك التي أعدت لمؤتمر قمة الأرض في عام ١٩٩٢ واعتمدت فيه، ولا سيما جدول أعمال القرن ٢١، وثائق ذات أهمية فائقة، لأنها حددت الخطوط التوجيهية التي تستهدف تعزيز التنمية المستدامة.

وبالإضافة إلى تحديد المجالات التي ينبغي أن يركز عليها العمل المتضافر للإنسانية - من بين جملة أمور مكافحة الفقر، وحماية ورفع مستوى صحة الإنسان، ومكافحة التصحر والجفاف وتعزيز الصناعة المستدامة والتنمية الريفية - فقد عبأ مؤتمر قمة الأرض الدعم والاهتمام من جانب عدة عناصر في المجتمع الدولي، بما فيها أولئك الذين أبدوا في الماضي لا مبالاة لهم أو اعتبروا أنفسهم على هامش مجموعة الأمم.

وقد حدث الكثير منذ ريو. فهناك وعي أكبر واهتمام أعظم بالمسائل البيئية. ومع ذلك، وانطلاقًا من الالتزامات التي صدرت في ريو، ما زال العمل الذي ينبغي إنجازه ضخماً.

وانسجاماً مع المبادئ والتوصيات التي اعتمدت في قمة ريو، بذلت حكومة موزامبيق جهوداً مكثفة لوضع سياسات واستراتيجيات لتعزيز التنمية المستدامة على الصعيد الوطني. وبعد مؤتمر قمة الأرض، استحدثت الحكومة اللجنة الوطنية للبيئة وهي مؤسسة شكلت من أجل

أنا بلغنا نقطة اللاعودة. لكن هذا لن يكون صحيحا تماما إن لم توفر الموارد لتحويل قرارات ريو إلى أعمال ذات أثر إيجابي له مغزاه على شعوب بلداننا.

الرئيس بالنيابة: أشكر وزير البيئة في موزامبيق على بيانه.

اصطحاب السيد برناردو فيراز، وزير البيئة في موزامبيق، من المنصة.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل سيمون ابتون، وزير البيئة ومساعد وزير خارجية نيوزيلندا.

اصطحاب الأونرابل سيمون ابتون، وزير البيئة ومساعد وزير خارجية نيوزيلندا، إلى المنصة.

السيد ابتون (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في معرض استعراض التعهدات التي صدرت في ريو قبل خمس سنوات، أود أن أعلق على موضوعين فحسب.

الموضوع الأول يتعلق بالعلومة. منذ ريو، جاء اختتام جولة أوروغواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية كاعتراف رسمي بما سبق لتكنولوجيات السفر والاتصالات الجديدة أن جعلته أمر لا مفر منه: عولمة الاقتصاد العالمي. ومهما كانت القوة التي تعتقد الحكومات ذات السيادة أنها تملكها، فإن المواطنين والمسافرين والتجار يعيدون تشكيل العالم على الصورة التي يريدونها هم.

ربما كان ممكنا في عصر آخر افتراض أن العولمة تعني صنع القرارات بدرجة أكبر على الصعيد العالمي. لكن العكس هو الصحيح تقريبا. فتكامل اقتصادات العالم لا تحققة الصفوة البيروقراطية أو السياسيون، إنما يحققة المستهلكون. والمستهلكون، لا التجار أو المتفاوضين البيئيين هم الذين سيقرون على نحو متزايد ما هو مقبول وما هو غير مقبول. وهؤلاء المستهلكون يحرصون على الظروف البيئية التي تنطبق في الداخل والخارج على حد سواء. وهذه الظروف ستكون دوما ظروفا محلية.

ويوافق مبدأ ريو العاشر على ضرورة القيام بأمر على الصعيد الصحيح. وترى نيوزيلندا أن مستقبل التنمية المستدامة يكمن في الأيدي المحلية والوطنية بدرجة كبيرة. وأن الالتزام بثورة ايكولوجية سيكون بالعمل من

علاوة على الخطوات الهامة التي تتخذها حاليا بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للمواءمة بين إجراءات إدارتها البيئية وتنسيقها.

وموزامبيق، بوصفها عضوا في لجنة التنمية المستدامة ظلت تشارك بنشاط في اللجنة التي بذلت جهدا ممتازا في الإعداد للقمّة. وتعتقد أن دور اللجنة يجب تعزيزه.

إن عبء الديون الخارجية على الاقتصادات الفقيرة للبلدان النامية يعرقل تنميتها، ويؤدي بهذا إلى توسيع الفجوة بين الفقراء والأغنياء، مما يسفر عن حلقة شريرة من الفقر تهدد استمرارية الحياة ذاتها على كوكبنا. ويوجد داخل مجموعة الأمم النامية فجوة أخرى تزداد اتساعا بين البلدان الأقل نموا وبقية تلك البلدان.

إن الفقر والتدهور البيئي عنصران قابلان للتبادل والفقر لا يتفق مطلقا مع الحماية والإدارة البيئية السليمة. ورغم الإنجازات الكبيرة نسبيا في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، لا تزال موزامبيق تواجه مصاعب كثيرة يتصل معظمها بمشكلة الفقر المزمنة. وقد يكون الفقر أعظم حاجز هام أمام التنمية المستدامة والإدارة البيئية الرشيدة. ويرتبط الفقر في موزامبيق ارتباطا وثيقا بالدين الخارجي، الذي يشكل بدوره عقبة رئيسة أخرى معترفا بها على نطاق واسع أمام النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاقتصادية المستدامة.

وفي الحقيقة، حققت موزامبيق النجاح في وضع الاستدامة على الورق في شكل سياسات وتشريعات وفي إنشاء المؤسسات المناسبة. أما تطبيقها على صعيد الواقع العملي، فتقتضي موارد بشرية ومالية لا يملكها البلد.

وبعد خمس سنوات من ريو، لا نزال بحاجة إلى قدر كبير من الموارد التقنية والمالية ووسائل وأدوات لبناء القدرة المحلية وتمكين المجتمعات المحلية من أجل توطيد إنجازات البلد في عملية كسر حلقة الفقر المدقع الشريرة.

وفي الختام، أود أن أضف صوتي إلى المتكلمين السابقين من كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو فيما يتصل بمناشدة المجتمع الدولي تقديم مساعدة أكثر فعالية في عملية النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاقتصادية المستدامة. وبعد خمس سنوات من ريو، نعتقد

وصفة لتكاليف تكيف متفاوتة بدرجة هائلة ولما يسمى بالتسرب الكربوني. ولن نجني شيئاً من نقل الإنتاج العالي الكربون خارج البلاد لمجرد استيراد المنتجات النهائية لهذه الانبعاثات. فإن يكون مظهر الشيء أخضر وكون الشيء أخضر حقاً إنما هما شيان مختلفان.

وتعرف نيوزيلندا بدرجة مطلقة الوضوح أن أي صك ملزم قانوناً لا بد له وأن ينص على الانبعاثات التي يجري تبادلها عالمياً بحيث يتم تخفيض تلك الانبعاثات بأقل تكلفة للجميع. ونحن نقبل أنه ينبغي على البلدان المذكورة في المرفق الأول أن تأخذ الخطوات الأولى. ولكن يجب أن تؤدي هذه الخطوات إلى غاية ما، وأن تشمل، في الوقت المناسب، الانبعاثات في الدول النامية أيضاً.

ونلاحظ أن الاتحاد الأوروبي يحض على بلوغ هدف التخفيض بنسبة ١٥ في المائة في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٠ ولكنه يسمح لاقتصاديات بعض أعضائه بأن تزيد انبعاثاتها حتى ٤٠ في المائة. وبصراحة، إذ كان مقبولا للاتحاد الأوروبي أن يجمع من هم دون نسبة الـ ١٥ في المائة ومن هم فوقها، فمن المقبول للبلدان المذكورة في المرفق الأول أن تفعل ذلك. وفي رأينا أن الاتفاق على تبادل الانبعاثات عالمياً، لا داخل كتل محمية، هو الطريق الوحيد المفضي إلى حلول عالمية بأقل تكلفة. وبصراحة، إن الاستدامة السياسية الطويلة الأجل للحلول الأكثر تكلفة مآلها الفشل.

وموضوعي الثاني هو الحاجة إلى وضع جدول الأعمال العالمي للبيئة على أساس أكثر جدية. وتجد نيوزيلندا صعوبة متزايدة في المساهمة في فيض من الاجتماعات التي يغص بها جدول الأعمال الدولي. إننا مغمورون بالاتفاقيات والمؤتمرات. والمؤسسات الرئيسية مبعثرة حول الكرة الأرضية لأسباب لا علاقة لها بحسن صنع القرارات.

ونرى أن على لجنة التنمية المستدامة أن تمسك بجدول الأعمال المتعدد الأطراف وتبسطه. وتدعو الحاجة إلى تقسيم واضح للعمل بين لجنة التنمية المستدامة وعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة. لقد اقترحت ألمانيا والبرازيل وجنوب إفريقيا وسنغافورة إنشاء منظمة عالمية جديدة للبيئة. إن كان الاقتراح يستهدف فقط إضافة طبقة أخرى إلى منظومة الأمم المتحدة، فنحن لا نرى معنى لذلك. ومن

القاعدة إلى أعلى، إذا كان هناك عمل. ويوضح هذا مسؤوليات الحكومات بأن تسن وتطبق تشريعات سليمة بيئياً في الداخل. وقواعد التجارة بدورها، ينبغي أن توضع في سياق الإدارة البيئية الجيدة. وإذ أضغ هذا في اعتباري لا بد لي من أن أؤكد على أهمية لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

لا بد لنا أن نحرص على التفرقة بين العالمي والمحلي، بين المشاكل التي تطرأ عالمياً والمشاكل التي تتطلب حلولاً عالمية. فإذا لم يتم احتواء الخطر البيئي داخل الحدود الوطنية، وإذا كانت المؤسسات الوطنية الصرفة سيقوضها عدم امتثال الآخرين فلن يكون للحلول العالمية معنى.

وفي نظرنا، لا تضي الغابات بمتطلبات هذا الامتحان. إن التدابير الوطنية الصارمة القائمة على أساس من المصالح القومية لبلدانها، كالتدابير التي نفذناها في نيوزيلندا، هي التي ستؤدي إلى الاستدامة الحرجية. ونحن لا نرى مشكلة عالمية حقاً تتطلب اتفاقية عالمية ملزمة قانوناً. ونيوزيلندا دولة تسهم بحماس في مرفق البيئة العالمية. وهي من قلائل البلدان التي تزيد معونتها الخارجية مع تشديد خاص على التنمية المستدامة. ومن الواضح جداً أننا نؤيد تعبئة الموارد والخبرات العالمية لمواجهة المشاكل الواسعة الانتشار مثل استدامة الممارسات الحرجية. ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن يمضي المرء نحو إبرام صك ملزم قانوناً.

ومن جهة أخرى، فإن انبعاث غازات الدفيئة والمواد المستنزفة لطبقة الأوزون تمثل تحديات واضحة للاستدامة في "المشاعات العالمية". وهنا تصبح الصكوك العالمية المدى حقاً جذابة. ولكن مرة أخرى سيكون النجاح متوقفاً على وجود أهداف مركزة جداً ويمكن بلوغها. إن التقدم الذي أحرز بموجب بروتوكول مونتريال قد ساعدت فيه النتائج الواضحة والجدول الزمني القابل للتنفيذ والتكنولوجيا الجديدة الممكن شراؤها. وهذا يتناقض تناقضاً حاداً مع الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ.

إن الاتفاقية الإطارية بمثابة حالة اختبارية لإبرام اتفاقيات بيئية متعددة الأطراف في المستقبل. فإن كان لها أن تنجح، لا بد من أن تتضمن تدابير تعترف بالطبيعة العالمية للحقبة للمشكلة. وهذا لن يحدث إن تمكسنا بفكرة وجوب بلوغ الأهداف من وراء الحدود الوطنية. وهي

**اصطحب الأونرابل إيستون دوغلاس، عضو البرلمان
وزير البيئة والإسكان في جامايكا إلى المنصة.**

السيد دوغلاس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تتضمن
المبادئ التي وضعها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة
والتنمية هدف إيجاد

"توافق آراء عالمي والتزام سياسي على أعلى
المستويات بشأن التعاون الإنمائي والبيئي.
A/CONF/151/26، (المجلد الأول)، الفصل الأول،
الفقرة ٣-١).

علينا اليوم أن نسعى إلى إعادة تأكيد روح الشراكة
التي شرعنا في تحقيقها قبل خمس سنوات في ريو عن
طريق خلق مستويات جديدة للتعاون فيما بين الدول
والقطاعات الرئيسية للمجتمع. ولا بد من أن نضمن الوفاء
بكل الالتزامات التي التزمنا بها بنية حسنة.

وما زال الفقر من أكبر العراقيل في طريق تحقيق
التنمية المستدامة. إن كلمات رئيس وزراء جامايكا، الرايت
أونرابل بي. جي. باترسون صالحة اليوم كما كانت في
مؤتمر ريو عام ١٩٩٢. لقد قال:

"الفقر يولد التلوث، والتلوث يرسخ الفقر.
والنتيجة قبضة خانقة من التدهور البيئي والظلم
الإنساني". (A/CONF/151/26/Rev.1، (المجلد الثالث)،
ص ٩٧)

وبالنظر إلى العمل الذي ينتظرنا، فإن الانحدار
الشديد في المساعدة الإنمائية الرسمية مثار للقلق
الشديد. ولا يمكن لنا أن نقلل من أهمية تلك المساعدة
لل كثير من البلدان النامية، إذ لا يمكن لتدفقات رأس المال
الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر أن يكونا عوضا عنها.

ونعترف أيضا بأن المستويات المطلوبة من الموارد
المالية، والآليات المؤسسية وأساليب الإنفاق المناسبة لا بد
وأن تكمل السياسات السليمة للاقتصادات الكلية على
الصعيد الوطني وأن توفر تكملة لا غنى عنها للمدخلات
المحلية في البلدان النامية.

وإن جامايكا بوصفها دولة جزرية صغيرة تتأمل مع
الارتياح في الاعتراف الخاص الذي منحه جدول أعمال

جهة أخرى، إذا كان الاقتراح ينطوي على إعادة تنظيم
منطقتي شامل لهذه المؤسسات، فإنه يستحق البحث الجاد.

ويشجعنا أن سنغافورة، وهي عضو في مجلس
التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ مشتركة في
اقتراح هذا الإعلان، وبقيامها بذلك فإنها تأخذ دورا
قياديا في الدفاع عن البيئة. إن نجاح سنغافورة الباهر
بتحولها من دولة من أكثر الدول فقرا في العالم إلى دولة
من أغنى الدول خلال جيل واحد يتضمن دروسا هامة لنا
جميعا. هذا النجاح يؤكد أيضا حقيقة أنه من المحتمل
للأفكار الثابتة بشأن القيادة البيئية وتقاسم العبء أن
تعتريها تغيرات سريعة، بالنظر إلى أن سنغافورة الآن
أصبحت أغنى بكثير من عدد من البلدان المتقدمة النمو بما
فيها نيوزيلندا.

ويحتل النيوزيلنديون ركنًا بعيدا من الكرة الأرضية
غير كثيف السكان. ونحن نعي تماما أن علينا حماية النظم
الايكولوجية الفريدة الواقعة تحت إشرافنا في نيوزيلندا
والمحيطات الجنوبية وانتاركتيكا. وبوصفنا أمه يحددنا
مناخها ووضعها البحري فإننا حساسون للغاية بترايطية
المحيط الحيوي للعالم. ونعرف أننا نعتمد على حسن نية
الآخرين وقدرتهم على المحافظة عليه، ونحن ملتزمون
بإزالة الفقر الذي يقوضه. لهذا يجب علينا هنا وفي أماكن
أخرى أن نبدأ بالتركيز على العالم كما يعمل اليوم. وتعني
التنمية المستدامة أنه يجب أن تضاهي العولمة الاقتصادية
المؤسسات والقواعد والمسؤوليات التي تضاهي الحقائق
المعاصرة.

الرئيس بالنيابة: أشكر سعادة الأونرابل سيمون أبتون
وزير البيئة ومساعد وزير الخارجية في نيوزيلندا.

**اصطحب الأونرابل سيمون أبتون وزير البيئة
ومساعد وزير الخارجية في نيوزيلندا خارج القاعة.**

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن
أعطي الكلمة للمتكمّل التالي، أود أن أناشد مرة أخرى
المتكلمين احترام الوقت المحدد لبياناتهم بجعله قاصرا
على سبع دقائق بسبب طول قائمة المتحدثين.

(تكلم بالعربية)

نستمع الآن إلى سعادة الأونرابل إيستون دوغلاس،
عضو البرلمان ووزير البيئة والإسكان في جامايكا.

وإدراكا منا لما للمأوى من إسهام حاسم في التنمية المستدامة، فقد أنشأنا برنامج إعادة التوطين ومشروعات التنمية المتكاملة، وأطلقنا عليه "عملية برايد (PRIDE)" لتوفير الأرض والمأوى بأسعار معقولة للجامايكيين، وتحديث وتنظيم المستوطنات غير الرسمية والمستوطنات المستحلة. ولاقت عملية "برايد" اعترافا دوليا بوصفها أفضل برنامج للممارسة.

ولا تزال التنمية المستدامة للمحيطات والبحار التي تحيط بنا تمثل شاغلا لجامايكا، التي تحتضن مقر السلطة الدولية لقاع البحار وكذلك مقر وحدة التنسيق الإقليمي لخطة عمل برنامج البيئة الكاريبي. إن الصيانة الدقيقة للمحيطات والبحار وإدارتها وتنظيمها بالغة الأهمية بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لكوئنا في المستقبل.

وما برحت المنظمات غير الحكومية في جامايكا نشطة وحددت دورها وأولوياتها بشأن الإدارة السليمة للبيئة. وعلى حد سواء، فإننا نعتقد أنه ينبغي للحكومات وأرباب العمل ومنظمات العمال التعاون على الصعيد الوطني والدولي إذا أريد للتنمية المستدامة أن تتحقق.

ويجب على هذه الدورة الاستثنائية أن تؤكد من جديد على النهج الذي اتخذ في ريو، والذي يشكل نموذجا مناسباً للتعاون الدولي: أي بناء توافق الآراء، وإدماج الاحتياجات الخاصة والمميزة لجميع البلدان، والروابط بين الشواغل البيئية والإنمائية.

ونظرا للطابع الشامل للاقتصاد العالمي، فإن التكاليف والفوائد المترتبة على اتخاذ التدابير ستتقاسمها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ولهذا، من الضروري أن نكرس أنفسنا من أجل نقل حقيقي للموارد والاستثمار الملموس في برامج ومشروعات تستهدف تحقيق التنمية المستدامة. ويجب علينا أن نتذكر بأن الاستثمار في البيئة يمكن أن يؤدي إلى عوائد اقتصادية حقيقية. وينبغي لنا أن نستثمر في التنمية المستدامة، بما في ذلك تنمية مواردنا البشرية، لأن هذا سيؤدي إلى وفورات حقيقية ويسهم في المعيشة المستدامة للجميع.

أخيرا، وإذ نتوقع الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، نتطلع إلى تعزيز هذه المؤسسة حتى تتمكن من توفير الدعم المنصوص عليه في ولايتها.

القرن ٢١ لأوجه الضعف التي يتسم بها كفاحنا اليومي من أجل الإبقاء على رفاهنا المادي والاقتصادي والاجتماعي.

وكان من بين المنجزات الإيجابية لهذه العملية انعقاد المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة في بربادوس عام ١٩٩٤. وأوضح ذلك المؤتمر الالتزام بترجمة روح ريو إلى حقيقة.

إن التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة ذات أهمية عالمية. فهي، بطبيعة الحال، أكثر بكثير من مجرد شواطئ وشعاب مرجانية. وهي أكثر من تغير مناخي وكوارث طبيعية. إنها تتعلق بوجود وبقاء مجموعة معينة من الدول، وتتطلب تشكيل شراكات فعالة بين الشعوب والحكومات وبين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

نحن نعرف أن الآثار المترتبة على الاحترار العالمي يمكن على الأرجح أن تشعر بها بصورة أكثر مباشرة الدول الجزرية الصغيرة، التي قد تصبح مناطقها الساحلية مغمورة بالمياه، وقد تصبح شعابها المرجانية الواقعة عرضة للخطر، وستتعرض لأعاصير أقوى وأكثر تكرارا. ونحن نتعرض لمخاطر النفايات التي تلقى في بحارنا. وهناك العديد من المجالات التي تثير قلقنا، وليس أقلها السياحة، التي يعتمد عليها العديد من اقتصاداتنا. وإن إدراتها وتنميتها المستدامتين تنطويان على أهمية حاسمة بالنسبة لبيئتنا، فضلا عن قدرتنا على التنمية.

وعلى الصعيد الوطني، تواصل جامايكا الالتزام بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ودلل على ذلك بصورة ملموسة بعض الانجازات الهامة. ولقد أنشأنا سلطة حفظ الموارد الطبيعية، بوصفها وكالة قوية لإدارة البيئة وتنظيمها، وقمنا بنشر سياسة شاملة للأراضي، وسياسة تتعلق بالغابات، وسياسة صناعية وطنية، وسياسة معنية بالطاقة واستراتيجية وطنية للاستيطان. وانضمت جامايكا إلى معظم المعاهدات البيئية الرئيسية وطورت تشريعا جديدا لإدارة الغابات مصادر المياه. وتم إنشاء للاستثمار الاجتماعي لتخفيض حدة الفقر والقضاء عليه في الوقت المناسب، إذ ندرك بأن هذا شرط أساسي للتنمية المستدامة. وكذلك طورت جامايكا نظاما وطنيا للحدائق والمناطق المحمية، وهذا النظام سيخضع للحماية ما بين ٢٥ و ٣٠ في المائة من أراضي البلاد.

البلدان تقدما جيدا، هناك العديد من البلدان، ولا سيما أقل البلدان نموا، ما زالت متخلفة على نحو مفرغ.

وأوضحت السنوات الخمس الماضية بشكل جلي للغاية أن برامج التنمية المستدامة ألقت بأعباء كبيرة على كاهل البلدان النامية. وبغية ضمان استراتيجيات وخطط عمل وطنية شاملة وفعالة، يجب بلورة مبادرات وطنية واسعة الأثر عن طريق التدخل والتعاون المتعدد الأطراف والثنائي من أجل التنفيذ، وعن طريق تمويل التنمية المستدامة ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات. ومع ذلك، فإن من المحزن أن نلاحظ أن العديد من البلدان النامية يواجه انخفاضاً في حجم المساعدة الإنمائية الدولية من أجل بناء القدرات، وتطوير الهياكل الأساسية، ومكافحة الفقر والحماية البيئية المطلوبة لتحقيق التنمية المستدامة. ولقد علمنا أن معظم البلدان المتقدمة النمو لم تف بالتزامها بتخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. ولذا من الأهمية الحاسمة للمجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، أن يؤكد من جديد التزاماته، بما فيها تحقيق هدف الأمم المتحدة ألا وهو تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، في أسرع وقت ممكن وأن يحاول عكس الاتجاه الذي أخذ بالانحدار مؤخراً في نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية من إجمالي الناتج القومي.

ومن الأهمية الحاسمة أيضاً أن يكون الدعم والمساعدة لبلد بعينه وأن يوجها نحو المشروعات، مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة والظروف الفريدة لكل بلد. ومما يبعث على التشجيع أن نلاحظ أنه تم في السنوات الأخيرة تطوير عدد من البرامج دون الإقليمية والإقليمية لترجمة مجالات البرامج في جدول أعمال القرن ٢١ إلى محفظات مشروعات إقليمية ودون إقليمية.

ويدعو جدول أعمال القرن ٢١ جميع الدول إلى رسم وتنفيذ استراتيجياتها وخططها وسياساتها الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة. وحكومة ميانمار، من جانبها، قد اتخذت عدداً من المبادرات الهامة للتنمية المستدامة في السنوات السبع الماضية منذ اعتماد النظام الاقتصادي الموجه نحو السوق. وفي عام ١٩٩٠ أنشئت اللجنة الوطنية للشؤون البيئية بصفتها المركز الوطني والوكالة المنسقة للشؤون البيئية. واعتمدت السياسة الوطنية للبيئة في ميانمار في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وهي تؤكد التزام الحكومة برسم سياسات سليمة لاستخدام المياه والأرض

الرئيس بالنيابة: أوجه الشكر إلى سعادة الأونرابل إيستون دوغلاس، عضو البرلمان، وزير البيئة والإسكان في جامايكا على البيان الذي أدلى به.

اصطحب الأونرابل إيستون دوغلاس، عضو البرلمان، وزير البيئة والإسكان في جامايكا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أون غياو، وزير الخارجية ورئيس اللجنة الوطنية لشؤون البيئة في ميانمار.

اصطحب السيد أون غياو، وزير الخارجية ورئيس اللجنة الوطنية لشؤون البيئة في ميانمار، إلى المنصة.

السيد غياو (ميانمار) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نجتمع هنا اليوم لتقييم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والتقدم المحرز نحو التنمية المستدامة. وهذه الدورة الاستثنائية توفر لنا فرصة لتقييم أين كنا وإلى أين نتجه. كما ستكون فرصة أيضاً لتجديد التزامنا بإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وبأحكام جدول أعمال القرن ٢١. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على التحضيرات الممتازة التي أعدتها لهذه الدورة الاستثنائية خلال الاجتماع المعقود مؤخراً للفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية وأثناء الدورة الخامسة للجنة التنمية المستدامة.

لقد مضت عشر سنوات الآن منذ ظهور مفهوم التنمية المستدامة. وبات من المعترف به عالمياً الآن أن إدماج البيئة والتنمية شرط أساسي للتنمية المستدامة. ويشير التقرير الأخير لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة "مستقبل البيئة العالمية"، إلى إحراز تقدم هام في مواجهة التحديات البيئية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي. ومع ذلك، يخلص أيضاً إلى، أنه بالرغم من التقدم فإن الوتيرة التي يتحرك بها العالم صوب مستقبل مستدام بطيئة للغاية، وأثناء العقد الماضي استمرت بيئة العالم في التدهور ولا تزال هناك مشاكل كبيرة قائمة.

وإزاء هذه الخلفية، من الواضح أنه بالرغم من وجود وعي وتضخم أكبر للأساس المفاهيمي للعلاقة بين البيئة والتنمية، تبرز مشاكل مؤسسية وتقنية ومالية لدى السعي إلى دمج هذين الهدفين. وهناك عدد كبير من الدول، بما فيها البلدان النامية، اضطلع إلى حد كبير بدوره في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وبالرغم من ذلك، ولتن سجل بعض

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إيفان أنطونيو فيتش، وزير خارجية بيلاروس.

اصطُحِب السيد إيفان أنطونيو فيتش، وزير خارجية بيلاروس، إلى المنصة.

السيد أنطونيو فيتش (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): طوال قرون، كانت تقاليد دولة بيلاروس الإعراب عن مبادئ السلوك المعقول بيئيا في شكل الفلسفة الطبيعية والثقافة والتصرفات العملية، وعاش أجدادنا، شأنهم شأن أجداد الشعوب الأخرى، في وئام مع الطبيعة. ولا شك في أنهم تصرفوا بهذه الطريقة لاعتمادهم على العالم المحيط بهم.

ومستويات المعيشة العالية للجيل الحالي تشكل ضغطا على توازن الطبيعة وتثقل كاهل قدراتها التي تنظم نفسها بنفسها. والمحافظة على التوازن في النظام المؤلف من الإنسان والمجتمع والبيئة هي إحدى الأولويات الرئيسية للتنمية المستدامة، كما أوضحت بجلاء هذه الدورة.

إن القرن الحادي والعشرين، بعد أن ورث العلوم التقنية والثورات الصناعية من القرن التاسع عشر وتنمية تكنولوجيا المعلومات من القرن العشرين، سيصبح قرن التحكم في تنمية النظام العالمي الذي يجمع بين الإنسان والمجتمع، وإلا فإننا لن نبقى. ورغبتنا هي أن نبقى. بل إنها مهمتنا أيضا. وينبغي إيجاد المستلزم الأولي اليوم من خلال القيام بالعمل الدولي المشترك والمجدي.

وقد شهدت جمهورية بيلاروس صعوبات خطيرة على الدرب صوب إجراء إصلاحات اجتماعية واقتصادية ديمقراطية وموجهة نحو السوق. ومع ذلك، فقد فهمنا ضرورة صياغة استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة. ومن المأمول أن تتيح لنا هذه الاستراتيجية الفرصة لإلقاء نظرة على الألف الثالث للكشف عن الاتجاهات والمعالم الرئيسية لتحرك صوب إرساء مجتمع منتج يعيش في سلام مع الناس والطبيعة. وتلتزم حكومة بيلاروس التزاما صارما بهذه الاستراتيجية.

وفي نيسان/أبريل ١٩٩٧ في مينسك، عاصمة الجمهورية، نظمت حكومة الجمهورية وأدارت، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأوروبا،

والغابات والموارد المعدنية والبحرية وغيرها من الموارد الطبيعية للمحافظة على البيئة ومنع تدهورها.

والنظام الانتقائي الذي تتبعه ميانمار في إدارة الغابات يمكن البلد من استخلاص مواردها الحرجية الثمينة على أساس مستدام وعلى الرغم من وجود قدر معين من إزالة الغابات، فلا تزال ميانمار غنية بموارد الغابات، ولا تزال الغابات تغطي ٥١ في المائة من مساحة البلد.

وشواغل التنمية المستدامة وإدارة البيئة تتسم بتعدد التخصصات وتعدد القطاعات. وقد نفذت حكومة ميانمار عدة تدابير لإدخال مفهوم التنمية المستدامة. وعلى الرغم من أن وكالات الأمم المتحدة وبعض المنظمات الدولية قد ساندت هذه البرامج، يجري تنفيذ معظمها بمواردنا الخاصة.

إن جهود ميانمار في مجال التعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة تشمل التصديق على معظم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة والانضمام إليها. وقد وضعت الحكومة مؤخرا جدول أعمال ميانمار للقرن ٢١ لكي تفي بالالتزامات التي قطعتها في القمة التاريخية في ريو عام ١٩٩٢، ولكي تضمن أن هناك اندماجا متزايدا بين شؤون البيئة والتنمية في البلد.

وقبل أن أختتم بياني، أود أنؤكد مرة أخرى التزام بلدي بالاضطلاع بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وتحقيق هدفه النبيل صوب التنمية المستدامة. ويتطلب تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بذل جهود عالمية منسقة. وكلما أمكن، يجب على الحكومات، والأمم المتحدة والوكالات الحكومية الدولية، والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والمجموعات الرئيسية، أن تجمع مواردها المالية والتقنية من أجل تنفيذ البرامج والأعمال لتحقيق التنمية المستدامة. وإني مقتنع بأن مساعي التعاون الدولي، مثل عقد هذه الدورة الاستثنائية، ييسر تيسيرا كبيرا جهودنا صوب تحقيق تنمية مستدامة وسليمة بيئيا في كل أنحاء العالم.

الرئيس بالنيابة: أشكر وزير الخارجية ورئيس اللجنة الوطنية لشؤون البيئة في ميانمار على بيانه.

اصطُحِب السيد أون غياو، وزير الخارجية ورئيس اللجنة الوطنية لشؤون البيئة في ميانمار، من المنصة.

ولا شك في أن المسائل النووية لها بُعد بيئي متميز فقد عانت بيلاروس أفضع معاناة من كارثة تشيرنوبيل النووية، وقد أدركنا بوضوح معنى الدعم والتضامن الدوليين ومعنى غيابهما. وللأسف، فإن اهتمام البلدان الأوروبية والمجتمع الدولي بصفة عامة بالمسألة الحاسمة بالنسبة لبقاء دولتنا يتضاءل بعض الشيء بمرور الوقت. وضرورة إنفاق ما يقرب من ٢٠ في المائة من ميزانيتنا الوطنية على تخفيف آثار كارثة تشيرنوبيل تؤخر لسنوات تنفيذ البرامج الاقتصادية - الاجتماعية الطويلة الأجل والهامة.

وتناشد بيلاروس من أجل التعاون الدولي في التخفيض إلى أدنى حد من الآثار المترتبة على تشيرنوبيل، كما أننا أيضاً نتخذ تدابير قوية على المستوى الوطني. ونتلقى المساعدات التي تصل إلينا بامتنان صادق، وواثقون من أن التغيير الجذري في الحالة الاقتصادية لن يصبح ممكناً إلا بعد إعادة بناء قطاع الصناعة وإنتاج الطاقة وإدخال صناعات مؤاتية للبيئة. ونحن نرحب بالتعاون الدولي والإقليمي في هذه الميادين.

وستظل مشكلة تشيرنوبيل حادة لقرون، وآمل أن تظل المساعدة والتعاون الدوليان قويين. وأود أيضاً أن أرى الأمم المتحدة تولي اهتماماً أكثر لمشاكل التنمية الإقليمية. وأعتقد أن ذلك سيمكّن المنظمة من أن تأخذ في الاعتبار المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المحددة التي تواجهها البلدان المختلفة. وكما ذكرت سابقاً ينبغي للأمم المتحدة أن توفر بكل السبل الممكنة شتى الترتيبات الإقليمية من أجل تعزيز روابطها مع المؤسسات المالية والتجارية الدولية. وعلى نفس النحو يمكن للأمم المتحدة أن تحفز التفاعل والتنسيق بصورة أوثق بين المبادرات التعاونية الإقليمية ودون الإقليمية والعابرة للحدود. وبخاصة، تدعو بيلاروس، إلى وضع قواعد سلوك ملزمة قانوناً في المجالين الاقتصادي والبيئي على أساس التعاون الإقليمي والأقاليمي. وإنني واثق من أن تحقيق جدول أعمال القرن ٢١ في السياق الإقليمي والدولي يحمل مستقبلاً واعداً للجميع.

الرئيس بالنيابة: أشكر وزير خارجية بيلاروس على بيانه.

اصطحب السيد إيفان أنطونوفيتش، وزير خارجية بيلاروس، من المنصة.

المؤتمر الدولي المعني بالتنمية المستدامة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بفترات انتقالية. واشترك فيه مندوبون من أكثر من ٣٠ بلداً و ٣٣ منظمة دولية. ومؤتمر مينسك لم يقدم فقط تقييماً وافياً للمشاكل التي تواجهها حالياً البلدان المشتركة، بل حدد كذلك أفضل الطرق والآليات المتوقعة لحلها. وكثير من التوصيات الهامة التي أصدرها مؤتمر مينسك أدرجت في مشروع الوثيقة النهائية للدورة الاستثنائية الحالية للجمعية العامة.

ونحن نعي بكل ألم أن هناك الكثير من الأعمال الشاقة التي تنتظرنا، بالإضافة إلى الكثير من المشاكل التي تواجهنا في كل خطوة، إلا أننا قمنا بالاختيار عن وعي ولن نياس. وقد جعل الرئيس والحكومة مبادئ التنمية المستدامة وأهداف ضمان الاستقرار السياسي - الاجتماعي والاقتصادي حجر الزاوية في أنشطتهما اليومية.

ويجري قياس الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي تحاول بيلاروس الآن أن تحققها بمقياس مبادئ التنمية المستدامة والوظيفة الموضوعية للمجتمع الجديد الذي نشكله تشمل تيسير نمو الرفاه العام، وإرساء نظام نقدي مستقر، وتحقيق معدل بطالة منخفض، وتوفير حماية بيئية فعالة.

وتؤيد بيلاروس إنشاء نظام مفتوح للتجارة الدولية جوهره منظمة التجارة العالمية، وأنا على يقين من أن حسم المشاكل المالية للتنمية المستدامة يتوقف على انفتاح الأسواق العالمية أمام السلع والتكنولوجيا. وفي هذا الصدد. أدعو حكومات الدول الصناعية الرئيسية إلى بذل قصارى جهدها لضمان تبادل البضائع والتكنولوجيات بشكل مفيد لجميع الأطراف، ولتيسير التعاون على الصعيد العالمي. ويمكن لهذه الخطوة أن تصبح مساهمة هامة أخرى في الجهود المشتركة للتجارة في بيئة صالحة مستقرة لهذا الجيل وللأجيال المقبلة.

وعند إجراء تمحيص دقيق لآفاق حماية البيئة في القرن الحادي والعشرين، نجد أن العلاقة بين التنمية وحفظ السلام، والأمن، والبيئة تلفت النظر بشكل خاص. والجهود التي بذلها المجتمع العالمي لتخفيض الأسلحة وحظر بعض أنواع الأسلحة الأشد تدميراً لم توفر للعالم اقتصاداً أقوى فحسب، بل وفرت له بيئة أكثر نظافة أيضاً.

تعني أنها يجب أن تُحفظ وتستخدم بطريقة سليمة وتُحمى من التلوث. وفي هذا الصدد هناك حاجة إلى التعاون الوثيق على المستويين الدولي والإقليمي لضمان الاستخدام الرشيد للماء من جانب مختلف الشركاء على أساس المسؤولية المشتركة، وخاصة فيما يتعلق بالمياه العابرة للحدود. وعلينا ألا ننسى أن إيجاد الحلول المناسبة لهذه المشاكل في بعض المناطق، ليس مجرد مسألة تتعلق بالتنمية المستدامة ولكنه أيضا مستلزم أولي للاستقرار الاجتماعي والسلام.

إن إزالة الغابات والتصحر يمثلان خطرا متزايدا على كوكبنا. وفي منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، وبخاصة في أقصى الأجزاء الجنوبية منه، يتقدم التصحر بسبب تناقص هطول الأمطار، وفترات طويلة من الجفاف وحرائق الغابات المتكررة الحدوث. ومن ثم هناك حاجة إلى الإسراع بالمصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وتنفيذها.

ومع أن اليونان غنية بموارد الغابات فإنها أيضا شديدة الحساسية لحرائق الغابات وإزالتها، بصورة رئيسية بسبب الأحوال المناخية. وإذ نعتبر الغابات في الواقع أحد أهم أرصدتنا، نؤمن إيماننا قويا بإدارة الغابات المستدامة، تمشيا مع مبادئ ريو والمقترحات التي قدمها الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات. وتماشيا مع مواقف شركائنا في الاتحاد الأوروبي، نؤيد أن تنشئ الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة دولية حكومية للتفاوض بشأن اتفاقية عالمية للمحافظة على الغابات.

ما من شك في أن المشاكل البيئية الكبرى لكوكبنا لا يمكن أن تعالج بنجاح ولا يمكن أن تحقق الاستدامة ما لم تتم مكافحة الـعلل الاجتماعية - الاقتصادية ذات الأهمية القصوى، مثل الفقر واستئصالها. ولا بد من أن يكثف ويوسع استخدام أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، وأن ترفع في نفس الوقت بدرجة كبيرة الكفاءة البيئية. وينبغي أن يشجع بفعالية بناء القدرات والتعاون الوثيق مع الشركاء الثوالث والمجموعات الرئيسية، وكذلك التشجيع على الوعي العام.

ولا يكفي فحسب أن نعيد تأكيد الالتزامات التي تعهدنا بها في ريو قبل خمس سنوات، إنما يتحتم علينا أن نلزم أنفسنا بتحقيق أهداف محددة، تشمل وضع استراتيجيات للمياه العذبة والمحيطات، وتخفيض انبعاثات غاز الدفيئة، والتفاوض بشأن اتفاقية عالمية

الرئيس بالنياحة: أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد تيودوروس كوليوبانوس، نائب الوزير في وزارة البيئة والتخطيط والأشغال العامة في اليونان.

اصطحب السيد تيودوروس كوليوبانوس، نائب الوزير في وزارة البيئة والتخطيط والأشغال العامة في اليونان إلى المنصة.

السيد كوليوبانوس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي أولا أن أقول بأذني أؤيد بالكامل البيان الذي أدلى به سابقا رئيس الاتحاد الأوروبي.

لقد مضت خمس سنوات منذ ريو. وقد تم إحراز تقدم في بعض الجوانب، ولكن لا تزال هناك مسيرة طويلة. ولذلك يجب على هذه الدورة الاستثنائية أن تجدد وتقوي التزامنا بمواجهة التحديات الرهيبة التي أمامنا، لجعل التنمية المستدامة واقعا ملموسا.

إن اليونان إذ تحتل ثلث الخط الساحلي لكل البحر الأبيض المتوسط ولها ما يقارب ٣٠٠٠ جزيرة، فإن لها مصلحة محددة في النهوض بإدارة المناطق الساحلية، والسياحة المستدامة، وإدارة المياه المستدامة وسياسات مكافحة التصحر وإزالة الغابات.

والمناطق الساحلية معترف بها دوليا بوصفها مناطق ذات أهمية خاصة. وتستدعي بيئتها الهشة والضغط الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات متكاملة يلهمها جدول أعمال القرن ٢١.

وتواجه الجزر أيضا مشاكل هائلة. فالموارد المحلية المحدودة في أغلب الأحيان، والتفاعل الحساس بين وجود الإنسان والنظم البيئية الطبيعية، وكذلك التهديدات العالمية، مثل تغير المناخ، تستدعي وضع استراتيجيات للتنمية المستدامة. وقد اتخذت اليونان بالفعل إجراءات محددة تحقيقا لهذه الغاية في إطار عملية التعاون الأوروبي - المتوسطي.

ويجب أن ننمي أنواعا جديدة من السياحة المؤاتية للبيئة، مثل السياحة البيئية، التي من شأنها أن تحمي البيئة وتحترم التراثات التاريخية والثقافية.

والنهج الكلي المتناسق أمر ضروري جدا في حالة الاستخدام المستدام للمياه. والندرة المتزايدة للمياه العذبة

يدعو للأسف أكثر من غيره يتعلق بالكفاح ضد الفقر، وهو المتطلب الأولي الضروري لأي نجاح دائم. ويقتضي استئصال الفقر تضامنا دوليا معززا، يعبر عنه بتوفير موارد مالية كبيرة للبلدان الفقيرة وزيادة فرص حصولها على التكنولوجيات الأكثر كفاءة. وهو يتطلب كذلك احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، واحترام حقوق العمال، ومشاركة القطاعات المهمشة من السكان في عملية صنع القرار، ووصول الجميع، لا سيما النساء، إلى الموارد الاقتصادية، والتعليم، وأنظمة الرعاية الصحية.

وفي الشهور القادمة سيتعين علينا اتخاذ خطوات هامة في عدد من الميادين. ففي مجال مكافحة تغير المناخ نأمل أن نستطيع، في المؤتمر الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر في كيوتو، في اليابان، التوصل إلى التزامات مقيدة وقابلة للقياس تنص على خفض انبعاثات غازات الدفيئة. ونريد مواصلة العمل الذي بدأ في مجال الغابات في إطار محفل حكومي دولي، بغية تنفيذ ما قدمه الفريق الحكومي الدولي من مقترحات للعمل، وبغية التوصل إلى نتائج ملموسة، خاصة بقصد تحديد العناصر المكونة للاتفاقية. ونريد إكمال العمل فيما يتعلق بالتجارة بالمواد الكيميائية الخطرة عن طريق تنفيذ إجراء ملزم يقتضي الرضا المسبق المدروس، وبدء العمل سريعا في مجال الملوثات العضوية ذات الأثر المستمر. ويجب علينا أن نعمل على إدخال اتفاقية مكافحة التصحر حيز التنفيذ مع بداية الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف في المعاهدة.

وأحد المواضيع التي يجب أن نتناولها على نحو عاجل هو موضوع الإدارة المستدامة للمياه، حيث أن المياه تشكل موردا أساسيا لا غنى عنه للحياة البشرية، وعاملا اقتصاديا لا مفر منه، ومكونا أساسيا من مكونات البيئة الطبيعية. وسويسرا، وهي بلد جبلي، تعلق أهمية كبيرة على تنفيذ الباب ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١، عن طريق التعاون مع عدد من البلدان النامية بغية تعزيز التنمية المستدامة للمناطق الجبلية، مما يسهم إسهاما أساسيا في الحفاظ على ينباع المياه العذبة.

ونحن في حاجة أيضا إلى إحراز التقدم فيما يتعلق بالأنماط المستدامة للإنتاج والاستهلاك، وسد التكاليف الاجتماعية والبيئية من المصادر الداخلية، وإدارة مصادرها للطاقة إدارة اقتصادية أكثر، لا سيما عن طريق فرض ضريبة على وقود الطائرات.

تتعلق بالغابات، وإدخال نهج متكامل، وتحليل دورة حياة في كل السياسات القطاعية.

وفي هذه المرة يجب أن تؤدي الالتزامات القوية بشأن جميع هذه المسائل البالغة الأهمية لمستقبلنا إلى أعمال ملموسة، ويجب مواجهة التحدي التاريخي الذي أمامنا.

الرئيس بالنياية: أشكر نائب الوزير في وزارة البيئة، والتخطيط والأشغال العامة في اليونان على بيانه.

اصطحب السيد تيودوروس كولوبانوس، نائب الوزير بوزارة البيئة، والتخطيط والأشغال العامة في اليونان، من المنصة.

الرئيس بالنياية: تستمع الجمعية الآن الى بيان من السيدة روث درايفوس، المستشارة الاتحادية للكونفدرالية السويسرية.

اصطحبت السيدة روث درايفوس، المستشارة الاتحادية للكونفدرالية السويسرية، الى المنصة.

السيدة درايفوس (سويسرا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): قبل خمس سنوات كان المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية قد بعث بموجة قوية من الأمل عبر العالم. وكان الأمر الأساسي بالنسبة لمؤتمر ريو هو الترابط بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والحماية البيئية.

وعن طريق هذا النهج المتكامل حدث تحول جذري في الحوار بين البلدان النامية والبلدان الصناعية. ونحن اليوم شركاء، مقتنعون بأننا نتقاسم حقيقة واحدة ومصيرا واحدا.

وقد تغير الحوار أيضا داخل مجتمعاتنا نفسها. وعززنا التعاون بين الوزارات، مما سمح بوضع سياسات أكثر اتساقا تشمل جميع القطاعات السياسية. واشتركت المنظمات غير الحكومية والقطاع الاقتصادي في هذه العملية، ويجب زيادة هذه المشاركة بدرجة أوثق.

ولأسف، فيما يتعلق بالإنجازات المحددة، أطيح اليوم بكثير من الآمال. وكان التقدم غير كاف وبطيئا جدا، ولا نزال بعيدين عن الأهداف التي وضعت في جدول أعمال القرن ٢١. وفي رأبي أن موضع تقصيرنا الذي

مجال التنمية المستدامة. ويجب استشارة البرنامج واحترامه بوصفه الحجة في مجال البيئة لمنظومة الأمم المتحدة. ولهذا الغرض، من الضروري زيادة كفاءة البرنامج وتعزيز مجلس إدارته عن طريق إشراك الممثلين السياسيين إشراكا مباشرا أكثر.

وفي الختام، يجب أن نقر بأننا تخلفنا في تنفيذ التزاماتنا. إلا أن بطء وتيرة تقدمنا يجب ألا يثبط من هممتنا، بل على العكس يجب أن يحفزنا. ويجب أن نتمسك بأهدافنا الطموحة ونكرس أنفسنا باقتناع وإصرار لبلوغها.

الرئيس بالنيابة: أشكر المستشارة الاتحادية للكونفدرالية السويسرية على البيان الذي أدلت به.

اصطحبت السيدة روث درايفوس، المستشارة الاتحادية للكونفدرالية السويسرية، من المنصة.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد جاك سانتير، رئيس الجماعة الأوروبية.

اصطحب السيد جاك سانتير، رئيس الجماعة الأوروبية، إلى المنصة.

السيد سانتير (الجماعة الأوروبية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): قبل خمس سنوات انطلقت عملية هائلة. وعباً مؤتمر ريو ضمير العالم وحدد المبادئ التي يجب أن تقوم عليها سياسات التنمية المستدامة، واضعا هذه المبادئ بين الشواغل العامة ومحددا الأهداف لكل حكومة على سطح الأرض. وفوق كل شيء، تأتي عملية ريو بمسؤولية ستلازنا فترة تمتد خلال القرن الحادي والعشرين. وتنطبق هذه المسؤولية على جميع مستويات صنع القرار وعلى جميع مستويات المجتمع. ويمكن ممارستها بروح من الشراكة مع المجتمع المدني بناء على الأسس الراسخة للديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

إن هذا الإحساس بالمسؤولية هو الذي يلهم الجماعة الأوروبية، التي أتشرف باسمها بمخاطبة الجمعية العامة اليوم. وأغتتم هذه الفرصة لأعبر عن تأييدي للخطاب الذي ألقاه بالأمس زميلي، السيد ويم كوك، رئيس وزراء هولندا، باسم الاتحاد الأوروبي.

وبالطبع سيكون كلامنا كله بلا جدوى إذا لم نتناول مسألة الوسائل المالية. إن المساعدة الإنمائية الرسمية ضرورية في مجال مكافحة الفقر وفي تنفيذ التنمية المستدامة. إلا أن البلدان الصناعية قامت، في الأعوام الأخيرة، بتخفيض مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية، وعلمنا العمل على عكس هذا الاتجاه.

وفيما يتعلق بالآلية المالية لاتفاقيات ريو - مرفق البيئة العالمية - فإن سويسرا راضية عن التقدم المحرز في التعجيل بإجراءات اعتماد المشاريع. وإنني مسرور بصفة خاصة من النفوذ الذي مارسه مرفق البيئة العالمية على عمليات كل من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهاتان المؤسستان تحسانان باستمرار إدماج معايير من أجل التنمية المستدامة في مشاريعهما.

ومن ثم تؤيد سويسرا تغذية موارد مرفق البيئة العالمية وتحت جميع الحكومات على الإسهام في ذلك بسخاء وتعيين مرفق البيئة العالمية بوصفه آلية التمويل الدائمة للاتفاقيتين المعنيتين بتغير المناخ والتنوع الحيائي. وأنا مسرور جدا أيضا من تطور التمويل المشترك بين الهيئات الحكومية والمستثمرين من القطاع الخاص، وهو مجال أثبت فيه مرفق البيئة العالمية قدرته على الابتكار. إلا أن تشجيع الاستثمار الخاص من أجل أقل البلدان حظا له أهمية خاصة.

إن تنفيذ أهداف سياساتنا العامة يعيقه تعقد نظامنا المتعدد وأنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للأمين العام للأمم المتحدة والأشخاص ذوي الكفاءة العالية العاملين معه، وعن إعجابي بعزيمتهم لاضطلاعهم بعملية إعصلاح المنظومة. وبغية الإسهام مباشرة في كفاءة منظومة الأمم المتحدة، قامت سويسرا باستمرار، خلال الأعوام الأخيرة، بتحسين المرافق في جنيف من أجل المنظمات الحكومية الدولية، وممثلي الحكومات الوطنية - خاصة ممثلي حكومات أقل البلدان نموا - والمنظمات غير الحكومية. ونحن نواصل جهودنا في هذا الاتجاه بتقديم شروط جديدة، بل وتقديم شروط مواتية أكثر، خاصة لمركز لحقوق الإنسان ومركز للبيئة والتنمية المستدامة.

وفيما يتعلق بالبيئة بوجه خاص، ثمة حاجة ماسة لتعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ودوره. وينبغي للبرنامج أن يعمل كجزء من شبكة مع غيره من المنظمات والهيئات المنشأة بموجب اتفاقيات خاصة والعامة في

المثال، من أن التكاليف البيئية تنعكس في أسعار السوق. كما أن القواعد التي تحكم التدفقات الدولية للسلع والخدمات ورؤوس الأموال يجب أن تكون متفقة بدورها مع أهداف حماية البيئة.

وأخيرا، يحتاج التعاون الدولي إلى تعميق كبير على مستوى المؤسسات الدولية والاتفاقات المتعددة الأطراف وعن طريق تقوية برامج المساعدة الإنمائية وفقا لالتزامات ريو. إن للمساعدات أهميتها الاقتصادية والسياسية في كل الظروف، وهي أكثر فعالية حين تستخدم كوسيلة إقناع بانتهاج سياسات داخلية سليمة من أجل التنمية المستدامة وبحشد جهود القطاع الخاص.

وخلال هذا الأسبوع يجب أن نصل إلى اتفاق على أولويات واضحة ونحدد أهدافا دقيقة للعمل يمكننا من قياس مدى التقدم الذي نحققه على مدى السنوات الخمس القادمة. والجماعة الأوروبية تعتزم من جانبها مواصلة العمل كقوة دفع في هذا السبيل.

ومن ناحية التجارة نحن عازمون على مواصلة الحوار في منظمة التجارة العالمية لنضمن أن تحرير التجارة وحماية البيئة يقوي أحدهما الآخر. وبالمناسبة فقد قررنا مؤخرا تحسين وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق وننتقل إلى صدور نفس التعهدات من شركائنا.

أما من حيث سياسة المساعدة الإنمائية فإننا نعتزم زيادة النسبة المئوية من المساعدة المخصصة للمشاريع التي تركز على حماية البيئة والتنمية الاجتماعية. وهذا برهان على اهتمامنا، لا بمجرد زيادة مستوى الموارد التي تصب في التنمية المستدامة، وإنما أيضا بتحسين نوعية جهودنا بتحسين كفاءة توجيهها وفعاليتها. وسنواصل توجيه دعم كبير لأفريقيا.

وفيما يتعلق بتغير المناخ فإننا ندعو جميع الدول الصناعية إلى الانضمام إلينا في التزامنا بتخفيض انبعاثات غاز الدفيئة تخفيضا كبيرا. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن من واجب الجميع الالتزام بخفض تلك الانبعاثات بنسبة ١٥ في المائة مما كانت عليه في عام ١٩٩٠، ببلوغ عام ٢٠١٠. وسوف تكون كويوتو محكا لالتزامنا المشترك بالتنمية المستدامة.

وبخصوص الغابات، تعتزم الجماعة الأوروبية أن تحول التوصيات الصادرة عن الفرقة الدولية الحكومية

وعند تقييم ما أنجز منذ مؤتمر قمة ريو، ينبغي ألا نخفي الحقيقة. فعلى الرغم مما أحرز من تقدم، لا تزال الظروف البيئية تتدهور سريعا على المستوى العالمي. والعمل الذي يتعين القيام به لاستئصال الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك عمل هائل الحجم. وكان ممكنا لكل واحد منا، بل كان ينبغي لكل واحد منا أن يكون قد أحرز تقدما أكبر في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

ومع ذلك، أعتقد بأن بوسعي القول بأن الاتحاد الأوروبي يسير، منذ مؤتمر ريو، في الاتجاه الصحيح. ودخلنا، لنا اعتبارات بيئية مدمجة إدماجا أفضل في سياساتنا منها، على سبيل المثال، التنمية الإقليمية والزراعة، والطاقة. وقد عزز مؤتمر القمة الأوروبي الذي عقد في أمستردام عملية الإدماج هذه، فقد جعل التنمية المستدامة أحد أهداف المعاهدة الجديدة.

وعلى الصعيد الدولي، تحتوي اتفاقاتنا الثنائية مع البلدان الشريكة والتجمعات الإقليمية على أحكام متعلقة بالتنمية المستدامة وتشكل موضوع مناقشاتنا المنتظمة مع هذه البلدان والتجمعات. والجماعة الأوروبية، بالإضافة إلى ذلك، طرف في ٣٢ اتفاقا دوليا معنيا بالبيئة.

وأخيرا، فقد زادت الجماعة الأوروبية منذ ١٩٩٢ من الأموال الموجهة إلى المشروعات الإنمائية التي تهدف أساسا إلى حماية البيئة، وذلك في إطار التعاون الدولي.

ولكن ذلك كله إنما هو البداية طبعاً. ويجب أن نواصل التقدم بنشاط على هذا النهج. وهناك، في رأيي، ثلاثة أهداف ذات أولوية لنا جميعاً. يجب أولاً أن نتحول إلى أنماط من الاستهلاك والإنتاج أكثر اقتصاداً من حيث الموارد الطبيعية وتولي اهتماماً أكبر للطاقة الاستيعابية لكونبنا. ومن أجل هذه الغاية وضع الاتحاد الأوروبي ثلاث مبادرات تتصل بالمياه، والطاقة، ومفهوم الكفاءة الإيكولوجية. ونقل التكنولوجيا مهم أيضاً في مساعدة الدول النامية في عملية التحول هذه، ويمكن للدول الصناعية، بل ومن واجبها، أن تقدم إسهاماً كبيراً نحو تحقيق أهداف ريو بالعمل في هذا السبيل.

والأولوية الثانية هي حشد قوى السوق من أجل التنمية المستدامة. وهذا يتطلب أولاً إقامة سياسات هيكلية مناسبة على المستوى الوطني بالتأكد، على سبيل

في عام ١٩٩٢، واستعداداً لمؤتمر ريو، شكلنا التحالف الدولي للسكان الأصليين والقبليين في الغابات المدارية رداً على التدمير العالمي لغاباتنا. ونحن جزء من حركة قوية متحفزة من السكان الأصليين على نطاق العالم نجد أنفسنا اليوم في مواجهة الأزمة العالمية للتنمية والبيئة: التنمية التي تعني عادة التعدين وأنابيب النفط وقطع الأخشاب وبناء السدود والقرصنة البيولوجية، والبيئة التي تعني عادة أرضنا وأقاليمنا وروابطنا الروحية مع الخلق ومع أمنا الأرض.

إن العالم يستخرج ستين في المائة من انتاجه من اليورانيوم من أراضي السكان الأصليين. ونصف الذهب الطمهي في العالم الغربي مستخرج من أراضي ومياه الشعوب القبلية. وأكبر منجم للماس في العالم يقع في موقع مقدس لأهالي استراليا الأصليين. ومعظم ما تبقى من الغابات المدارية موجود في أراضي السكان الأصليين. وتتداخل المتنزهات والمحميات مع أوطاننا. وكثير من الأنهار تنبع من جبالنا، كما أن التنوع الإحيائي على الأرض وثيق الصلة بالمعارف التقليدية للسكان الأصليين.

من أين يأتي التوفيق بين إسهامنا بقسط أكبر من حجمنا بكثير في حماية البيئة العالمية وفي النمو الاقتصادي، وما نتعرض له من فقر مادي وروحي أدى إلى انقراض كثير من شعوبنا؟ حين يكون العالم مستعداً للتعامل مع هذه المعضلة ومع هذا الظلم الاجتماعي، حينئذ فقط سوف أفتتح بأن العالم مستعد للتنمية المستدامة.

أليس هناك خطر من أن النمو الاقتصادي وتحرير التجارة، وحتى حماية البيئة المنصوص عليها في جدول أعمال القرن ٢١، كل ذلك سيتم على كاهل شعوبنا؟ هل الحكومات مستعدة للاعتراف بالسكان الأصليين وحقوقهم في تقرير مصيرهم وفي التنمية المستدامة كوجهين لعملة واحدة؟ هل الحكومات التي أعلنت عن التزامها تجاه الغابات مستعدة للقيام بذلك في شراكة مع السكان الأصليين؟

إن عدم التوازن الرهيب في علاقاتنا الإنسانية يغذي اليوم بشكل مباشر ذلك الخلل في علاقاتنا مع الأرض. إن الاتجاهات العالمية السائدة كئيبة، ولكن المجالات القليلة التي أولى فيها السكان الأصليون بعض الاحترام يمكن فيها تحقيق مكاسب صعبة ولكنها مؤثرة.

المعنية بالغابات إلى تدابير لحماية غاباتنا وتطويرها، وأن تستخدم جميع برامجها للمعونة في سبيل تنفيذ تلك التوصيات في أماكن أخرى. ونحن على استعداد، بل وتحدونا الرغبة في البدء في مفاوضات بشأن عقد اتفاقية للغابات.

وأخيراً، ستعمل الجماعة الأوروبية على إنهاء المفاوضات الجارية بشأن اتفاق دولي حول الاستثمار، للتأكد من أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تأخذ الاعتبار البيئية في الحساب بالشكل المناسب.

ولكي نعزز التنمية المستدامة في الشمال والجنوب من كوكبنا على حد سواء، يجب أن نعمل معاً بروح الشراكة من أجل استئصال شأفة الفقر وتحقيق أنماط مستدامة للإنتاج والاستهلاك. وهذه هي غاية العملية التي انطلقت من ريو قبل خمس سنوات. فلنتحرك معاً بعزم مشترك لدعم تلك العملية بإعطائها زخماً جديداً يظل معها طوال السنوات الخمس القادمة. نحن هنا من أجل الاتفاق على برنامج للتنفيذ تلتقي إرادتنا على المضي فيه بدون هوادة.

الرئيس بالنيابة: أشكر رئيس اللجنة الأوروبية على بيانه.

اصطحب السيد جاك سائتر، رئيس اللجنة الأوروبية، من المنصة.

الرئيس بالنيابة: المتحدث التالية هي السيدة خوشي كارينو من "الدولية من أجل البقاء"، وستتكلّم بالنيابة عن المجموعة الرئيسية للسكان الأصليين.

اصطحبت السيدة خوشي كارينو من "الدولية من أجل البقاء" إلى المنصة.

السيدة كارينو (الدولية من أجل البقاء) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر الجمعية العامة على إعطائي هذه الفرصة للتحدث أمامها. إنني أتحدث اليوم باسم الشعوب الأصلية والقبلية سكان الغابات المدارية - وهي الباتوا في رواندا، وسكان الجبال في تايلند، وشعوب الأمازون، والأديفاسيس في الهند. وأنا أُنتمي إلى شعب إيبالوي - إيفوروث في منطقة كوردييرا في الفلبين.

المقبلة حاسمة للغاية بالنسبة للدفع قدما برفاهنا وبحقوقنا. ويسجل هذا العام انقضاء خمسة أعوام على عقد مؤتمر ريو، كما مرت ثلاثة أعوام على بدء عقد الأمم المتحدة الدولي للسكان الأصليين في العالم، وموضوعه "الشراكة في العمل". وينبغي لدورة الجمعية العامة هذه أن تؤكد من جديد هدفين هاميين من أهداف العقد: الأول هو إصدار إعلان معني بحقوق السكان الأصليين؛ والثاني هو إنشاء محفل دائم داخل الأمم المتحدة للسكان الأصليين يغطي قضايا التنمية، والبيئة، والصحة، والثقافة، وحقوق الإنسان.

وهذا سيعالج الغياب الصارخ لآلية داخل الأمم المتحدة تعنى بتنسيق المعلومات وتبادلها تبادلاً منتظماً بين الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة، والسكان الأصليين.

وفي السنوات القليلة القادمة، يجب أن يكون أحد معايير قياس التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ الأعمال التي تتخذ لكفالة حقوق السكان الأصليين ورفاههم.

ولهذا، أطلع إلى تقارير جدول أعمال القرن ٢١ بشأن التقدم المحرز في التدابير التالية: أولاً، تعيين أقاليم السكان الأصليين وتمييزها والسيطرة على أراضي أجدادنا وإدارتها؛ وثانياً، توجيه المزيد من الاهتمام لتعزيز التنوع الثقافي والحقوق الثقافية والفكرية للسكان الأصليين؛ وثالثاً، إقامة آليات دائمة لصنع القرار يشارك فيها السكان الأصليون والمجموعات الرئيسية الأخرى داخل لجنة التنمية المستدامة، واتفاقية التنوع البيولوجي وأي محفل لاحق للفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات؛ ورابعاً، أن يتضمن جدول أعمال الغابات المقترحات المفصلة المنبثقة عن اجتماع ليتيسيا للسكان الأصليين وغيرهم ممن يعتمدون على الغابات.

وفي السنوات الخمس الماضية، شعرت باعتراف متزايد بالسكان الأصليين من جانب قطاعات أخرى في المجتمع تشارك في السعي لتحقيق التنمية المستدامة. ولا يمكن لهذه الشراكة أن تبشر إلا بتحقيق مستقبل أكثر إشراقاً لكل أطفالنا.

الرئيس بالنيابة: أشكر السيدة جوجي كارينو، ممثلة منظمة البقاء الدولية، على بيانها.

لقد كان هناك اندماج لمدة ٥٠٠ سنة. وأرجو أن نبدأ خلال السنوات الخمس القادمة ٥٠٠ سنة من الاحترام والتعاون. فنحن، بكل وضوح، لسنا شعوب الماضي. إننا نعاصركم بل وقد نرشدكم - بطريقة ما - إلى مستقبل أكثر استدامة. فالسكان الأصليون يمثلون ٩٥ في المائة من التنوع الثقافي الإنساني، وبوسعي أن أقول ٩٥ في المائة من المعرفة الإنسانية العريضة بالحياة المستدامة على هذه الأرض.

لقد تنبه العالم إلى الخسارة في التنوع الأحيائي، إلا أنه لم يتنبه إلى اختفاء تراثنا الثقافي. وتحفظ المجتمعات العصرية بمناطق محمية للحياة البرية والتنوع الحيائي. وعلينا الآن أن نعمل على تعيين الأراضي والمناطق الأصلية وتمييزها بصفاتها مساحات مكفولة للاستخدام المستدام.

ومنذ عقد مؤتمر ريو تزايد الاهتمام الذي توليه السياسة العامة للسكان الأصليين، وأود بصفة خاصة أن أسلط الضوء على الاجتماع الدولي للسكان الأصليين وغيرهم ممن يعتمدون على الغابات المعني بإدارة كل أنواع الغابات وصيانتها والتنمية المستدامة لها، الذي عقد في ليتيسيا، كولومبيا تحت رعاية الحكومتين الدانمركية والكولومبية.

غير أن إسهامات الحكومات الأخرى في العمليات التي تلت مؤتمر ريو لم تكن سخية دائماً، فبعضها يسعى إلى الحد من الاعتراف بنا ومن مشاركتنا بصفتنا شعوباً. ولا توجد إلى الآن آليات يشارك بمقتضاها السكان الأصليون في صنع القرار في المحافل الدولية التي تؤثر على أراضينا وعلى حياتنا، في لجنة التنمية المستدامة، وفي الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات، وفي اتفاقية التنوع البيولوجي.

ويمكن لهذه الهيئات أن تتعلم من لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حيث يمكن للسكان الأصليين أن يجلسوا مع الحكومات والوكالات الدولية في الفريق العامل المفتوح العضوية لمناقشة مشروع إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق السكان الأصليين.

والسكان الأصليون مقتنعون بأن أنشطة وضع المعايير الدولية في الأمم المتحدة ستصبح في السنوات القليلة

والنفايات النووية سمات خاصة، ويتطلب نقلها والتخلص منها معاملة حذرة. غير أنها، بالمقارنة بأنماط أخرى كثيرة من النفايات الخطرة، تتسم بميزة عظيمة هي أن حجمها صغير ويمكن التحكم فيها كلها بأمان. فمحطة توليد القوة الكهربائية التي يبلغ انتاجها ١٠٠٠ ميغاواط تنتج ٣٥ طناً من الوقود المستنفذ سنوياً، في حين أن محطة توليد القوة الكهربائية من الفحم بإنتاجية مماثلة ينبعث عنها، ضمن انبعاثات أخرى، ٥,٦ مليون طن تقريباً من ثاني أكسيد الكربون سنوياً.

ومن بين الاعتراضات على الطاقة النووية، كثيراً ما نسمع ادعاءات بأنه ليس هناك حل لمشكلة التخلص من النفايات النووية. وهذا سوء فهم. فالواقع أن هناك اتفاقاً جديراً بالملاحظة بين العلماء والمهندسين النوويين في جميع أنحاء العالم حول تقنيات وأساليب التخلص من كل النفايات النووية بطرق تحمي الأجيال الحاضرة والمقبلة. فمثلاً يمكن وضع النفايات عالية المستوى في كبسولات ودفنها تحت قشرة الأرض - نفس المكان الذي استخراج منه اليورانيوم.

وفي عملية ريو، عهد إلى الوكالة بإدارة مهمة مسائل النفايات النووية. ويسعدني أن أحيطكم علماً بأن الوكالة اعتمدت معايير أمانة ومفضلة ومتفق عليها دولياً للتخلص من النفايات، ومن المتوقع خلال أشهر قليلة إبرام اتفاقية ملزمة، كما طالبت لجنة التنمية المستدامة. وهذه الاتفاقية التي تغطي الوقود المستنفذ وإدارة النفايات المشعة، تتضمن قواعد أمان أساسية تلقى تأييداً عالمياً وتفتح الطريق لتسجيل مناطق التخلص من النفايات بالوكالة، وللإستعراض المتبادل على نفس المستوى بين الأطراف لممارسات التخلص من النفايات.

وتغطي الإرشادات التوجيهية للوكالة حركة النفايات النووية عبر الحدود، ويشير إليها أيضاً مشروع الاتفاقية التي ذكرتها الآن. والمبادئ الأساسية بسيطة وواضحة.

أولاً، أي بلد يستخدم المواد النووية عليه مسؤولية ضمان إدارة المواد والنفايات والتخلص منها بطريقة آمنة ومرضية بيئياً.

ثانياً، لا يلزم أي بلد بأن يتلقى نفايات نووية مولدة في بلد آخر، ولكل بلد الحرية، إن أراد ذلك، في حظر استلام النفايات النووية الأجنبية.

ثالثاً، للدول ذات السيادة الحرية في الدخول في ترتيبات ثنائية أو إقليمية أو دولية بشأن نقل النفايات

اصطحبت السيدة جوجي كارينو، ممثلة منظمة البقاء الدولية، من المنصة.

الرئيس بالنياحة: المتكلم التالي على قائمتي هو السيد هانس بليكس، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

اصطحب السيد هانس بليكس، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى المنصة.

السيد بليكس (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن الطاقة، وبخاصة الكهرباء، تكتسي أهمية أساسية بالنسبة للتنمية المستدامة، وإن الإنشطار النووي يتيح طرقاً لتوليد كميات هائلة من الكهرباء والحرارة للعالم دون أن يسبب أمطاراً حمضية ودون أن يسهم في الاحترار العالمي ودون المخاطرة باستنفاد الوقود. فبدلاً من أن نتجاهل الطاقة النووية أو نستبعدنا كلية نظراً للشواغل العامة، يحذر بأجهزة الأمم المتحدة أن تدرسها دراسة موضوعية بحثاً عن مزيج مستدام للطاقة.

وهناك استخدامات سلمية أخرى كثيرة للطاقة النووية تيسر التنمية المستدامة أو تعززها بطريقة مباشرة. ويكفي ذكر بعض الأمثلة؛ فالاشعاع يستخدم استخداماً منظماً في الطب لمكافحة السرطان؛ وفي الزراعة، يجري تعريض البذور للاشعاع بغية إنتاج أنواع جديدة ذات إنتاجية أعلى، أو ذات مقاومة أكبر للجفاف، أو أكثر تحملاً للملوحة. وتستخدم النظائر المشعة في البحث عن المياه في المناطق الجافة، ولايجاد الكمية المناسبة من المياه والأسمدة للنباتات. ودراسة النظائر التي تظهر ظهوراً طبيعياً تسهم أيضاً في فهم البيئة. فمثلاً، بتحليل تكوين النظائر في قلب الجليد العميق، يمكننا أن نعيد تكوين التغيرات المناخية على مر آلاف السنين، مما يساعد على التنبؤ بالتغيرات العالمية مستقبلاً نتيجة لانبعاثات غازات الدفيئة.

وبإيجاز، إن التقنيات النووية والاشعاع يخدمان البشرية بكثير من الطرق الهامة. والوكالة الدولية للطاقة الذرية تساعد على تعزيز التنمية المستدامة من خلال نقل كثير من هذه التقنيات إلى البلدان النامية. وفي الوقت ذاته، تساعد الوكالة الدول الأعضاء على وضع تشريعات للحماية من الاشعاع وإنشاء سلطات للمراقبة تكفل استخدام هذه التقنيات استخداماً آمناً.

النووية والتخلص منها عندما ترى أنه قد يكون لتلك الترتيبات مزايا بالنسبة للأمان أو للفعالية أو لكليهما.

واسمحوا لي بأن أذكر أن القواعد المطبقة والتقنيات المتوافرة للتخلص من النفايات النووية المدنية تتماشيان بالكامل مع التنمية المستدامة. وهما تتيحان للجيل الراهن استخدام الطاقة النووية دون تشكيل أية تهديدات للأجيال المقبلة. وما لا يتماشى مع التنمية المستدامة هو طريقة تخلصنا من النفايات الناجمة عن توليد الطاقة بالوقود الأحفوري. فحجم هذه النفايات كبير للغاية بحيث يطلق معظمها في الجو أو تخزن على سطح الأرض. وأن الانبعاثات الضخمة بصفة خاصة من ثاني أكسيد الكربون المرتبطة باحتراق جميع الهيدروكربونات تزيد من خطر الاحترار العالمي. ولا توجد في المدى المنظور طريقة قابلة للتطبيق لعزل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون هذه وإبطال مفعولها.

وبينما يوجد منذ بعض الوقت توافق في الآراء مرحب به بشأن فعالية الطاقة، وبشأن بذل جهود إضافية من أجل تطوير واستعمال مصادر متجددة للطاقة، ينبغي أن يتوفر أيضا قدر أكبر من الإدراك والاعتراف بأن هذه التدابير لا تعطي جوابا كافيا عن خطر الاحترار العالمي. والحقيقة الدامغة هي أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون منذ ريو أخذة في الازدياد وليس في التراجع. وتدل مختلف سيناريوات الطاقة أنه يمكن للتوسع في استخدام الطاقة النووية أن يترك أثرا كبيرا. ومثلما أفادت به في العام الماضي الوكالة الدولية للطاقة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن الاعتماد المتزايد على الطاقة النووية مسؤول عن الجزء الأكبر من تدني كثافة الكربون لاقتصادات الطاقة لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للسنوات الـ ٢٥ الأخيرة. وتوجد في الوقت الراهن أسباب تدعو إلى تقدير أن جزءا كبيرا من التطور الاقتصادي السريع في شمال شرقي آسيا يتم بفعل الطاقة النووية. وتدل التجربة على أن البديل من هذا المقدار الكبير من توليد الكهرباء بالطاقة النووية هو الوقود الأحفوري.

الرئيس بالنيابة: أشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على بيانه.

اصطحب السيد هانس بليكس، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، من المنصة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠